Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وابحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

النظرية الإستخباراتية في العلاقات الدولية

Théorie du renseignement dans les relations internationales

Intelligence theory in international relations

نسيم بلهول Belhoul Nacim1، عطاء الله فشار Fechar Attallah2

1 أستاذ تعليم عالي، جامعة البليدة 2 – علي لونيسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية -

Professor in University of Blida 2 - Ali Lounisi, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science

na.belhoul@univ-blida2.dz

2 أستاذ تعليم عالي. جامعة زيان عاشوربالجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية - **Professor in Zayan Ashour University in Djelfa, Faculty of Law and Political Science. Department of Political Science**

Attalafechar1966@gmail.com

المؤلف المرسل(باللغتين): نسيم بلهول Belhoul Nacim الإيميل: na.belhoul@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2023-06-01 تاريخ القبول : 2023-06-30

الملخص باللغة العربية:

الدراسة تسلط الضوء على النظرية الإستخباراتية وأهميتها في تحليل وتفكيك الظواهر والإتجاهات الأمنية الأكثر تعقيدا في العلاقات الدولية. ولاعتبارات تعود لتعقيد وتسارع المعلومات في بيئة دولية متسارعة ومتراكمة أزمويا، بات على النظرية الإستخباراتية أن تتكيف مع الضرورات الحيوية لصناع القرار وذلك من خلال الجمع بين احترافية السلوك الإستخباراتي وعلمية المقاربات التي من خلالها تحدد حركة ومخرجات المصالح الإستخباراتية.

.**الكلمات المفتاحية:** الإستخبارات، المعلومات، النظرية، صناع القرار، العلمية

Abstract:

The study sheds light on intelligence theory and its importance in analyzing and dismantling the most complex security phenomena and trends in international relations. And due to considerations due to the complexity and acceleration of information in an accelerating and chronologically accumulating international environment, intelligence theory has to adapt to the vital necessities of decision-makers by combining the professionalism of intelligence behavior with the scientific approaches through which it determines the movement and outputs of intelligence interests.

Keywords: Intelligence, information, theory, decision makers, scientific

Résumé:

L'étude met en lumière la théorie du renseignement et son importance dans l'analyse et le démantèlement des phénomènes de sécurité les plus complexes et des tendances dans les relations internationales. Et en raison de considérations dues à la complexité et à l'accélération de l'information dans un environnement international qui s'accélère et s'accumule, la théorie du renseignement doit s'adapter aux nécessités vitales des décideurs, en combinant le professionnalisme du comportement du renseignement avec les approches scientifiques par lesquelles il détermine le mouvement et sorties des intérêts du renseignement.

Mots-clés : intelligence, information, théorie, décideurs, scientifique

مقدمة:

تستخدم كلمة "الاستخبار" للإشارة إلى نوع معين من النشاطات التي تعمل من أجل الحصول على المعلومات والبيانات، مع محاولة أطراف أخرى منع وإحباط أية مساعي من هذا القبيل. هذا إلى كونه يشير إلى تلك المصالح التي تنحصر وظيفتها في جمع المعطيات والمعلومات،[1]حيث تعتبر

المعرفة والسلوك والتنظيم أحد أهم أركان وركائز الاستخبار. على أن يتم اعتبار الاثنين الآخرين أحد أهم شروطه. وهكذا ، فإن المشكلة الأولى في تحديد الاستخبار هي تحديد نطاق المعرفة التي تعنى بها.وفي ذلك يقدم "شيرمان كينت "تعريفًا لما يسميه "مستوى الاستخبار الإيجابي": هو مجموع الصفات التي تهدف من خلالها إلى استبعاد الاستخبار العملياتي أو التكتيكي (وليس "رفيع المستوى")، المخابرات المحلية (وليس "الأجنبية") أو مكافحة التجسس (وليس "الإيجابي منها/ الجوسسة المضادة")..فوفقًا "لكينت": "ما تبقى هو المعرفة التي لا غنى عنها من أجل رفاهنا وأمننا. إنها المعرفة البناءة التي يمكننا من خلالها العمل من أجل إحلال السلام والحرية في جميع أنحاء العالم، وهي المعرفة اللازمة للدفاع عن وطننا وقيمنا".[2]وبالتالي، المعرفة التي ينطوي عليها ذلك تعتبر ضرورية لصناعة وتنفيذ السياسة الخارجية واتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالتطوير ونشر القوات العسكرية في وقت السلم. بالتالي، الاستخبار– باختصار- ووفقا "لكينت" هي المعرفة التي يمكن أن تقوم على أساسها سياسة الأمن القومي.

يوضح كتاب "كينت" الموسوم ب: (الاستخبارات الاستراتيجية للسياسة العالمية الأمريكية) مناقشة مهمة حول الاستخبارات الأمريكية على وجه التخصيص والتي لا تنطبق مخرجاتها على جميع أجهزة المخابرات عموما. وبناءً عليه، فإن تعريفه للاستخبار قد صيغ بعبارات للدلالة عن المعلومات التي تطلبها وترى فيها حكومة الولايات المتحدة حاجة وأهمية كبيرة ومع ذلك، لا يبدو أن هنالك من خلال ذلك التعريف أو الكتاب ما من شأنه أن يحد ويقيد من تطبيق مقترحاته ومخرجاته على الولايات المتحدة.

على الرغم من أننا نتحدث عادة عن الأمن القومي، فإن الدولة غالبا ما تعمل في هذه الأمور من خلال حكومتها، والتي يعتبر عموما بقاء شكلها الحكومي مصلحة حيوية. لاحظ أنه في التعريف أعلاه، يشير كينت إلى "الدفاع عن [الولايات المتحدة] ومُثُلها". وهو ما يعد اعترافا صريحا بأن الديمقراطية الأمريكية يمكن أن تكون مهددة بأمور غير مدركة ماديا. في هذه الحالة تعتبر وظيفة المخابرات الداخلية جد مصيرية لتوفير المعلومات اللازمة للنظام لحماية نفسه من العنف أو التغيير الثوري، يبدو أن هذه المسألة جزء ضروري من عملية الاستخبار. من يقوم بها بطبيعة الحال؟، ما هي المعلومات المناسبة لتلك الموضوعات القومية؟، وماهي كمية الاحتياجات الحكومية من تلك التدفقات (المعلومات والبيانات).

الإجابة على تلك الأسئلة تعود بشكل أو بآخر إلى طبيعة الحكومة (النظام).

بالإضافة إلى ذلك، قد يعتمد الدفاع عن البلاد على إحباط أنشطة الخصوم الاستخباراتية، هذا إلى جانب عملياتهم العسكرية. فمكافحة التجسس والاستخبار الإيجابي يجب أن يعتبر ضروريا لمسألة "الدفاع عن البلد". فهي أقل وضوحا مما كانت عليه في المثال السابق (العملياتية أو الاستخبار التكتيكي) الذي يوافق كينت على إضافاتها إلى مجموع وظائف وأنماط النشاط الاستخباراتي على أية حال، يجب توسيع نطاق الاستخبار ليشمل كذلك تلك المناطق كذلك. فإذا كان الاستخبار هو توفير المعرفة اللازمة لتنفيذ سياسة الأمن القومي، يجب أن تتضمن تلك المعرفة دعما فعليا لاستخدام القوات العسكرية المرافقة أحيانا للأهداف الوطنية، فضلا عن كون هذا النوع من المعرفة يمكّن المرء من إحباط الأنشطة الاستخباراتية التي عادة ما يكون مصدرها بلدانا أخرى. ولهذا يرى "كينت" أنه من الواجب توسيع تعريف الاستخبار وبشكل كبير إذا أردنا أن يكون حقًا تلك المعرفة التي لا غنى عنها لرفاهية وأمن [الدولة]. ومع ذلك، وعلى الرغم من أننا يجب حقيقة أن نوسع تعريف "كينت" ليشمل المعرفة ذات الصلة بتنفيذ سياسة الأمن القومي، إلا أنه من جوانب أخرى يظهر التعريف واسع جدًا. فقدر كبير من المعلومات (على سبيل المثال، قد تكون هناك حاجة إلى المعرفة التقنية في الفيزياء أو الهندسة) لاتخاذ بعض قرارات المستنيرة بشأن بعض أسئلة التنمية العسكرية، غير أنه مثل هذه المعلومات لا تعتبر عادة من صميم الاستخبار وبالمثل، فإن فهم القائد العسكري لظواهر الأرصاد الجوية يعد أمرا ضروريا بالنسبة لإجراءات التخطيط العسكري. ولكن مرة أخرى هذا النوع من المعرفة لا يعتبر استخبارا.[3]وبعبارة أخرى، حقيقة أن فرع من العلوم الطبيعية قد تكون مساهمته رئيسية في سعي دولة ما من أجل مصالحها الأمنية، غير أنه هذا لا يعني أنه تلقائيا سيكون جزء من الاستخبار الوضع يبدو أقل وضوحًا عندما يتعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية: فمسألة التحليل الاستخباراتي (على سبيل المثال، الوضع السياسي لبلد أجنبي والكيفية من خلالها من المحتمل أن يتطور) قد تكون مشابهة

للعمل المنجز في العلوم الاجتماعية. مع ذلك، فإن هذين النوعين من التحليلات يظهران اختلافات مهمة تشير إلى أنه قد يكون من الضروري اتباع نهج مختلف حتى لو كان المحتوى الموضوعي متشابه لكي يكون الأمر مفيدا يجب أن يكون تحليل الاستخبار، ينطبق على مناقشة محددات الوضع السياسي في بلد أجنبي، تأكيدا على تلك العوامل التي يمكن التلاعب بها أو تغييرها من طرف مستهلك هذا النوع من التحليلات، الذي عادة ما يهتم بالتأثير على ذلك الوضع السياسي، ولا يكتفي بمجرد معرفة ذلك.فالتحليل الأكاديمي، من ناحية أخرى، يهدف إلى اكتشاف أكثر الأسباب الأساسية المتحكمة في اتجاهات حالة معينة، حتى وإن في مأمن من التغيير. وذلك إلى حد أن العلوم الاجتماعية يمكن لها أن تتنبأ وتستشرف مستقبل ومسار الأحداث (وهو، وفقًا "لكينت" جد ضروري للاستخبار).

المحور الأول: الإستخبارات والعلوم الإجتماعية:

إن العلاقة بين الاستخبار والعلوم الاجتماعية جد معقدة.يمكن معالجة طبيعة هذه العلاقة بشكل أفضل في سياق اختلاف رئيسي آخر قائم بين الاستخبار والعلم – الارتباط الوثيقين بين الاستخبار والسرية من جهة والعلم والتبادل الحر للأفكار من جهة أخرى.من وجهة نظر الفهم التقليدي للاستخبار، ما يبدو أكثر وضوحًا في التعريف كنوع من المعرفة هو عنصر السرية المفقود. بالنسبة "لكينت" في الواقع، لا يعد الاهتمام بالأسرار جزءًا متأصلًا في الاستخبار. على الرغم من أنه من الملاحظ أنه كثيرا ما يحاول خصوم الدولة رفض وصول أي طرف إلى المعلومات التي يحتاجها المرء، وهو ما يعتبر أحد المشاكل العرضية، على غرار المشاكل التنظيمية التي تنبع من الحجم الكبير لمؤسسة الاستخبارات في الدولة الحديثة:هذا النوع من الإضافات جد مهم [وهي: الدقة، الخبرة، والسرية، وحجم المعلومات]. خارج ذلك كله،:يبقى عمل المخابرات هو المسعى البسيط والطبيعي من أجل الحصول والوصول إلى هذا النوع من المعرفة التي يمكن أن يرتكز عليها مسار العمل والمخرجات الناجحة.

على الرغم من ذلك، فإن العلاقة بين المخابرات والسرية يعد أمرا أساسيا عند معظم الناس، وهوما يميز الاستخبار عن بقية الأنشطة الفكرية الأخرى. علما أن العلاقة بين المخابرات والسرية بدورها تعكس جوهر مسألة الروابط القائمة بين الاستخبار والعلم. أيا كانت هنالك اختلافات فقد تظهر بينهما أوجه تشابه عديدة. على أن يكون الاختلاف الجوهري في النهاية القائم بينهما هو من صميم أهداف المشروعين: فالهدف من العلم هو المعرفة، سواء لمصلحة العلم في حد ذاته أو لتعزيز غزو وسيطرة الإنسان على الطبيعة/ البيئة المحيطة به - القدرة على التلاعب بقوى الطبيعة حسب إرادة الإنسان ومن أجل مصالحه علما أن مفهوم الصراع مع الطبيعة هو مصطلح مجازي للغاية في الواقع، على الرغم من كون الطبيعة في بعض الأحيان جد معقدة وصعبة الفهم، إلا أنها لا تبالي بالجهود الإنسانية المبذولة ولا تتعمد في نفس الوقت على عرقلة تلك المجهودات.[6]

أما المخابرات، فهي تنطوي على صراع حقيقي مع خصوم الإنسان الذي لا يزال يكتسب الكثير من المزايا على حسابهم. ليس من المستغرب ولا من قبيل الصدفة أن نجد هؤلاء الخصوم يحاولون في كثير من الأحيان ليس فقط على عرقلة جهود المرء من أجل التعرف عليهم ولكن كثيرا ما يسعون للتضليل والخداع الاستخباري، ففشل طرف واحد من المرجح أن يكون بالمقابل نجاحا لمكافحة التجسس من جانب آخر. على العكس من ذلك فإن أي انقلاب استخباراتي من قبل دولة ما يعني ضمنياً نكسة مخابراتية أو فشلا أمنيا من الجانب الآخر(خصمها).بمجرد أن ندرك أن الاستخبار هو جزء من الصراع بين دولتين، سنفهم لماذا لا يعد الاستخبار المضاد فكرة متأخرة بل بالأحرى جزء لا يتجزأ منه فليس من الأهمية بمكان تحديد أو تشويه ما هو مرغوب فيه أو ما يمكن للخصم أن يتعلمه من طرف أو أطراف أخرى. لكن، بالمقابل، لا يمكن للمرء أن يتأكد مما يعرفه المرء حول خصم معين من دون القدرة على مكافحة التجسس الذي ييسر عملية تعرية وكشف أي جهد/ عمل مخادع ربما قام به.

الاعتراض الوحيد الذي يقف أمام هذا النهج هو تجاهل الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المعلومات التابعة للمصادر المفتوحة في عملية الاستخبارات. هذا النوع من الاعتراضات، وعلى الرغم من ذلك، قائم على مدرك وفهم سيئ للأمر. فهذا النوع من المعلومات يعد أمرا حيويا لكل من الاستخبار والعلوم الاجتماعية. على أن تكون أوجه الاختلاف المهمة في هذا الصدد، نابعة من الفهم التقليدي للاستخبار، علما أن المصدر المفتوح هو في المقام الأول يعني تجاوز الحواجز التي

تعيق الوصول المباشر إلى المعلومات المطلوبة وبشكل أساسي حيث تسعى المخابرات للوصول إلى المعلومات في وقت يرفض طرف آخر ذاك ويحاول منعها بكل السبل المتاحة فعملية الحصول والوصول إلى تلك المعلومات يعني مباشرة انتهاك الحواجز الأمنية التي وضعها الطرف الآخر حماية للمعلومات من شتى أساليب الجوسسة، على غرار: التشويش واختراق الاتصالات، سرقة الوثائق، التحليق فوق المناطق المحظورة والتقاط الصور.. وغيرها من الأساليب الأخرى. إلا أنه وفي غياب الوصول المباشر إلى المعلومات، قد يكون من الممكن والمتاح استنتاجها من عملية تحليل بيانات أخرى -مصادر مفتوحة وأي بيانات سرية تكون متاحة. في هذا السياق، قد يبدو أن الفرق بين وجهة نظر كينت ما يتعلق بالاستخبار والتي تؤكد على أهمية السرية أساسا كمسألة جوهرية في العمل الاستخباري. ووجهة النظر الأخيرة التي تؤكد على حقيقة الخصم الذي يسعى من أجل الحفاظ على سرية المعلومات المطلوبة. متقاربة نوعا ما، في وقت يؤكد فيه كينت على أهمية معلومات المصادر المفتوحة وإلى حد ما في معرفة ما يحتاج المرء إلى إدراكه واستيعابه.

يعكس تأكيد كينت، من خلال رأيه، على حيوية المصادر المفتوحة، من منطلق اعتباره أن المصادر السرية (المغلقة) غالبًا ما تكون غير موثوق فيها: مثلا قد يكون المرء عميلا مزدوجا في هيئة الأركان العامة التابعة للعدو يظهر في هذه الحالة في وضع الوكيل الذي يقدم معلومات مضللة، يكون في كل الأحوال مبدعا محتالا، وذكي بما فيه الكفاية لتشكيل المعقول أو التخطيط للحرب.

قد يكون الوكيل حقيقيًا ولكنه معروف فعلا عند العدو الذي سيعتقله عندما يكون على وشك إيصال رسالة.فإذا كانت مثل هاته الوضعيات صحيحة وإلى حد ما، فإنه يمكن أيضًا التلاعب ببيانات المصادر المفتوحة من أجل الخداع والتمويه خذفي ذلك على سبيل المثال تدابير الخداع العربية التي كانت تهدف إلى إقناع الصهاينة بأنه لن يكون هنالك هجوم وشيك عليهم في خريف عام 1973م. والتي تراوحت بين الترحيب بمبادرات "كيسنجر للسلام"(في سبتمبر 1973م)، ونشر أخبار عبر مقالات صحيفة لبنانية تناقلت إهمال وتدهور المعدات السوفياتية في منطقة قناة السويس[8] ·فأي نوع من المخابرات من شأنه أن يخضع البيانات لعملية التشويه، بالتالي يجب أن يأخذ تحليلها هذه الإمكانية في عين الاعتبار. في الواقع تعد هذه المسألة فرقا جوهريا بين تحليل الاستخبار والعلوم الاجتماعية: فلا أحد، مثلا يناقش مخرجات ونتائج الانتخابات بغرض إرباكها والتشكيك فيها، فعالم الاجتماع الذي يحللها (قد يقوم بتلك العملية قد يتعمد ذلك، وقد يرابط على التحليل لأسباب أخرى. أما محلل المخابرات فهو ليس محظوظا بالمرة. إذ في الإطار الاستخباراتي، حتى معلومات المصادر المفتوحة ليست دائمًا بريئة كما تبدو.

لهذا السبب، فإن عصر المعلومات (الذي يتميز، على وجه الخصوص، بالانفجار الكبير في كمية معلومات المصادر المفتوحة المتاحة بسهولة أمام صانعي السياسات) لا يؤثر بشكل أساسي على هذه القضية. في حين أنه بات من الضروري أن يكون صناع السياسة قادرين على استغلال مصادر المعلومات تلك بشكل فعال على أن تحظى هذه الأخيرة بالرعاية، آخذين من أجل ذلك في عين الاعتبار تفادي تحولها إلى قنوات إضافية تنشر من خلالها المعلومات المضللة.في الواقع، مع اعتياد صناع السياسة الحصول على أحدث المعلومات من مصادر الإنترنت التي درجة موثوقيتها غير معروفة أو غير مجربة، أي الوصول إلى تلك البيانات بصفة مباشرة غير مصفاة من قبل محللين مهمتهم الأساسية هي تقييمها، وتفكيكها مع رفع التشفيرات والألغاز التي تحملها، يزداد احتمال تضليلهم أو خداعهم. على الرغم من ذلك، لم يولي كينت للمصادر السرية أهمية أمام الدافع العميق من وراء إصراره على حيوية معلومات المصادر المفتوحة: فالتجسس، مثلا من الواضح أنه يقتصر على الحصول على المعلومات التي يمتلكها الخصم فعليا، إلا أنه غير قادر على التنبؤ بسلوك العدو، في وضعية لم يتخذ فيها بعد أي قرار، بالتالي لا يمكن معرفة سلوكه أو تحركاته. يعتقد كينت، من ناحية أخرى أن مثل هذا التنبؤ هو مهمة استخباراتية جد مجدية، شريطة أن يكون يتعلم الاستخبار استخدام الأساليب التي يتم تطويرها عادة في العلوم الإجتماعية.[9] هذه الطريقة لا تعد مفيدة فقط بالنسبة لرجال الدولة ولكنها، كما يشير كينت، هي ضرورية بل ولازمة - فأي شخص يرفضها يمكن اتهامه بالاعتماد على مقاربة الكرة البلورية أو وضع الأمور بأدب مبالغ قريب من السذاجة ومتاخم للغباء، على غرار اعتماده الكلي على الحدس:عندما يتم تجاهل نتائج ذراع المخابرات بانتظام من قبل مستهلكي المعلومات بسبب الإفراط

في الاعتماد على الحدس، يجب أن يدركوا، كذلك، أنهم أداروا ظهورهم على الصكين اللذين يمتلكهما الرجل الغربي واللذين أقامهما أرسطو عند محاولته من أجل توسيع أفق المعرفة وبشكل ثابت – والأمر يتعلق بكل من أدوات العقل والمنهج العلمي.

وهكذا، مهما كانت البصيرة التي قد يمتلكها رجل الدولة في وضع سياسي معين فإنه من الحكمة أن يتعامل معه بعيدا عن دائرة الحدس، معتمدا في ذلك على "العقل والمنهج العلمي" للذراع الاستخباراتي" ففي حالة ما إذا تمكنت الاستخبارات من أن تجعل من مسألة التنبؤات مضمونة سيكون من الحماقة أن يتجاهلها صانعو السياسة في وقت ستسهل عليهم وترفع عنهم العناء في الكثير من الأمور وهو أمر كثيرا ما انطلق منه كينت بنظرة تفاؤلية، تعكس من خلالها الاتجاه التفاؤلي الذي ميز العلوم الاجتماعية في الأربعينيات وخمسينيات القرن الماضي. الذي ارتبط بتبني طرقا علمية (مثل: الطرق الكمية المختلفة) ونظرة أمبريقية (على غرار: السلوكية) مكنت من خلالها العلوم الاجتماعية فهم الكثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية وبنفس الطريقة تقريبًا (وفي النهاية بمسافات نجاح متقاربة جدا). وبنفس الكيفية التي من خلالها يستوعب ويفهم علم الفيزياء الذرة، سيكون - بالنسبة "لكينت" - هذا الفهم دقيقًا بما يكفي لدعم القدرة التنبؤية للاستخبار عموما، لم تكن لتتحقق في العقوة الأخيرة تلك الآفاق بالنسبة للعلوم الاجتماعية، ويبدو أن هذه الأخيرة في حد ذاتها لا تملك الثقة الكافية لتعظيم فرص تحقيقها لهذا من المرجح أن تظل معضلة غياب القدرات التنبؤية للاستخبار مستمرة لفترة أطول بكثير مما يتصور كينت. وهو ما من شأنه أن يثير أكثر من تساؤل حول أية علاقة من شأنها أن تكون قائمة وبوجه صحيح بين الاستخبار وسياسات الدول.[10]

يتفق الجميع على أن الاستخبارات تخضع للسياسة، من منطلق الشعور السائد بأن أنشطة الاستخبارات كثيرا ما تكون موجهة نحو خدمة صانعي السياسات (على الرغم من أنه، كما ذكرنا سابقًا، من شأن أن تصبح هذه التبعية محل جدل في حالة ما إذا تم تحسين القدرة التنبؤية للاستخبار تماما مثلما هو الأمر بالنسبة للعلوم الاجتماعية)،على أن يكون نطاق هذه الخدمة واسعًا جدًا: فمن جهة، يمكن أن يستخدم الإستخبار أحيانًا كخدمة مرجعية، أي مصدر الإجابات على أسئلة محددة للغاية.[11]من ناحية أخرى، تعد التحليلات الاستخباراتية واسعة النطاق مع التوقعات من القضايا الرئيسية والحيوية بالنسبة لرجل الدولة. في كلتا الحالتين، هو يدعم صانعي السياسات الذين يجب عليهم اتخاذ القرار الفعلي والصائب.

الإيمان بتوافر منهج العلوم الاجتماعية (إن لم يكن في الوقت الحاضر، ففي المستقبل القريب) الصارم والمثمر العلمي الطريقة ما يتعلق منه وتعاطيه مع العالم المادي يشير بطبيعة الحال إلى أن من هم خبراء في ذلك يستحقون الاهتمام بشأن تلك المواضيع المرتبطة بتلك العلوم في إطار تقنيات وطرق متعددة وبالتالي يجب ألا تقبل السياسة الحقائق التي توفرها المخابرات فقط (إذا كانت الحقائق ذات الصلة متوفرة، سيكون من الجنون تجاهلها)، بل يجب أن تتعرض للتحليل والتقييم. لسوء الحظ، لا تتوفر الاستخبارات على طرق وأساليب العلوم الاجتماعية تلك.

في هذه الحالة تظهر تقييمات الاستخبارات التي تحاول إجراء تنبؤات خاصةً طارئة، غير مختلفة تماما عن الإستنتاجات والمواقف التي قد يصل إليها صانعي السياسات.

أولا: العوامل المحددة للنسبية في الأداء الاستخباراتي:

محلل المخابرات قد تكون لديه خلفية أكبر بخصوص المنطقة/ موضوع التحليل الاستخباراتي، ويكاد يكون من المؤكد أنه يمكن تخصيص موارد أكبر (مثل الوقت والوصول إلى البيانات)لهذا الجهد. في وقت، من المرجح أن يكون فيه صانع السياسة في حاجة إلى المزيد من الاطلاع على كل ما من شأنه له علاقة بالسياسات الخاصة بحكومته في المنطقة، وردود الفعل الدبلوماسية من الدول الأخرى تجاههم. حيث يكون من المرجح أن يركز صانع السياسة على الإجراءات الممكنة قصد التأثير على الوضع وهو على أية حال، المسؤول الأول والأخير عن النتيجة والمخرجات الأكثر شمولاً وذات صلة بالسياسة ومن المرجح أن ينتج تقييم الوضع عن جهد مشترك بين المجموعتين (محللي الاستخبارات وصانعي السياسات).

المخابرات معنية بهذا العنصر من الصراع بين الدول تكون المعلومات موضوعا له على هذا النحو تظهر المسألة وكأن لها

طبيعة مزدوجة، فهي من جهة تتعامل مع المعلومات ومن جهة أخرى تعد جزءا من الصراع بين الدول (أو مع خصوم آخرين ، مثل: الجماعات الإرهابية أو التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية). الوجه الأول من طبيعة المخابرات هو "المنطق المتطرف"، الذي ينطلق من فكرة الاستخبار باعتباره تنبؤي عالمي على غرار العلوم الاجتماعية التي تلبي تمامًا احتياجات صانعي السياسات للحصول على المعلومات عن البلدان الأخرى والاطلاع على كل ما من شأنه أن يؤثر في مستقبلها. علاوة على ذلك، من شأن الطرق العلمية أن تقيم حدودا تفصل وبشكل أساسي بين المعلومات والاستخبار، دون أن تفقد لهذا الأخير خاصيته كخدمة منتشرة على نطاق واسع.الوجه الثاني لتلك الطبيعة، هو ما يتعلق منه بالصراع بين الأمم، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى اتجاه آخر. كون الاستخبار يعد جزء من النضال والعقبات التي تواجهها الدول: فالفهم لا ينشأ ببساطة من صعوبات التعامل مع المسائل والمواضيع المطروحة في أجندة صانعي السياسات الأكثر أهمية. بل ينطلق كعملية إدراكية مركبة من تلك الصعوبات التي يؤسسها أولئك الذين يحتمل أن يكونوا الأكثر خطورة أو تلك المعوقات التي يتم وضعها هناك من قبل الخصوم في شكل إنكار للمعلومات أو خداع متعمد. بالتالي وبغض النظر عما يرغب المرء في معرفته يجب عليه أن يكون يقظا ويتنبه أيضا إلى أجهزة مخابرات الخصوم في الواقع، غالبا ما تتحول تلك الخدمات لتصبح هدفا استخباراتيا رئيسيا، وذلك من خلال عمليات الاختراق أحسن الأحوال تكون القدرة على التعامل معها عالية جدًا. في هذا الصدد، تملك المخابرات دينامية داخلية تميل إلى تحويلها إلى استخبار مضاد، حيث يسعى جهاز المخابرات في كل دولة، وقبل كل شيء لاختراق والتلاعب بالمصالح الاستخباراتية التابعة لخصومها.

قدم "كولبي" - Colby - المدير الأمريكي السابق لمصالح مكافحة الجوسسة - DCI- في أحد مذكراته شكوى حول الطريقة التي كان "جيمس جيه أنغلتون" - James. G. Angltone، رئيس مصالح الجوسسة المضادة التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية - C.I.A يدير فيها، ولفترة طويلة موظفيه وعمليات القسم التابع له. مفادها ما يلي: "في الواقع، يبدو أننا كنا مركزين وبشكل مبالغ فيه على الاستخبارات العسكرية السوفياتية - KGB كخصم لوكالة الاستخبارات المركزية أكثر من الإتحاد السوفيتي كخصم للولايات المتحدة".[12]من الواضح أن ذلك يعنى من ورائه وبشكل أساسي جهاز استخبارات موجود لخدمة مصالح أمته والتصدي لخصومها إلا أنه للقيام بذلك، غالبًا ما يجب أن تركز الاستخبارات وبشكل خاص على تحركات ومصالح استخبارات الخصم.

عندما تركز مصالح المخابرات في المقام الأول على أنشطة وتحركات مصالح الخصم (مع إمكانية أن تنخرط مصالح الخصم في عمليات الخداع والتضليل)، فإنها، بذلك، تخاطر بالانحدار إلى ما يطلق عليه استخباراتيا ب: "برية المرايا"،حيث لا يمكن الوثوق بشيء ولا بأي أحد. وقد يكون كل شيء على عكس ما يبدو. فإذا كانت مصالح الاستخبارات تشك باستمرار في صحة جميع الأدلة المتاحة لا يمكن بالتالي أن تحقق الكثير من التقدم في فهم العالم الخارجي. وهو وضع سيكون فيه الاستخبار شبيها بوضع الفيزياء التي ركزت على أسئلة نظرية المعرفة لاستبعاد التجريب. فإذا تجاهلت مصالح المخابرات خصومها، فإنها بذلك تخاطر وترهن بصيرتها السقوط في شراك خداع وتشويش مصالح الخصم. وهو ما سيعرضها في الأخير إلى سوء تفسير العالم الذي تحاول فهمه.

في مسائل المخابرات، نادرا ما يكون المحللون واثقين تماما من صلابة الأسس التي يبنون عليها تحليلاتهم، وهو ما يتركهم دائما يقظين أمام احتمال يقضي أن أدلتهم من الممكن جدا أن تكون مضللة.وهكذا فإن الاستخبار يقع في معضلة تعكس طبيعته المزدوجة فهوي سعى من أجل جمع كل ما يستطيع معرفته عن العالم، وقد تم وصف هذا الهدف أمريكيا من طرف ألن دالاس، المدير السابق للمخابرات المركزية الأمريكية، مستلهما ذلك من الآية التوراتية التي اعتمدت شعار الوكالة: "وسوف تعرف الحقيقة والحق يحرركم".[13]غير أن الاستخبار لا يمكن له أن ينسى أبدا أو يتناسى أن تحقيق الحقيقة ينطوي على الصراع مع عدو بشري يحارب باستمرار - أو أن الحقيقة ليست هدفا في حد ذاتها، بل هي مجرد وسيلة لتحقيق النصر.

ثانيا: هندسة نظرية الإستخبارات الإستراتيجية:

لفترة طويلة جدا ألقى موضوع دور الاستخبارات الاستراتيجية في إدارة الشؤون العالمية بظلاله على البحوث التقليدية في حقل العلاقات الدولية.[14] فأحداث مهمة على غرار واقعة بيرل

هاربور لعام 1941م، التي تعد من بين أهم فضائح التجسس في التاريخ الاستراتيجي والسري الأمريكي، هذا إلى جانب فضائح التجسس المحلية الأمريكية لعام 1975م (وما أعقبها من عمليات نشر الفوضى)، والهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001م. ناهيك تلك التقديرات الخاطئة بخصوص أسلحة الدمار الشامل العراقية عام 2002م،تؤكد وإلى حد ما على أهمية هذا الموضوع. لدرجة أنه يبدو أن الجميع على استعداد للاعتراف بحاجتهم إلى فهم الجانب الخفي من السياسة الخارجية والأمنية.

ثالثا: نظرية الإستخباروالطبيعة البشرية:

يجب أن تتمتع النظرية الجيدة بالقدرة التفسيرية فنقطة البداية على طريق نظرية الاستخبار هي النظر إلى الطبيعة البشرية الأساسية. إذ يتم تحفيز النوع البشري من قبل دافعين مهمين. الأول أساسي: ألا وهو غريزة البقاء. أما الثاني، وهو مهم أيضًا: الرغبة في الازدهار، أو كما يشير إليه الاقتصاديون "تعظيم المنفعة الاقتصادية الشخصية". يرتبط البقاء بالخوف من المخاطر التي تهدد الحياة. أما الازدهار فيرتبط بالطموح.في كلتا الحالتين، المعلومات تعد جد ضرورية من أجل إحراز النجاح. فمثلا، على المستوى الوطني لاتخاذ قرار ما، يسعى قادة الحكومات من أجل الحصول على معلومات حول كل من التهديدات والفرص.

يتم إخفاء قدر معين من المعلومات التي تطلبها الحكومات من طرف منافسيها. بالتالي، بدلاً من الاعتماد على مكتبة الكونغرس، على سبيل المثال، باعتبارها الخزان الوحيد للمعرفة، أنشأت حكومة الولايات المتحدة وكالات المخابرات للبحث عن المعلومات السرية التي تحتاجها الأمة من أجل تعزيز أمنها، وتحصيل أكبر قدر ممكن من الفرص السياسية والاقتصادية. علاوة على ذلك، تسعى الأمم إلى حماية أسرارها من أعين المتطفلين من الأعداء لذلك كثيرا ما تلجأ إلى إقامة مصالح مكافحة التجسس هذا إلى جانب كونها كثيرا ما تنجرف إلى أساليب العمل السرية- مثل الدعاية غير المنسوبة - لتشكيل التاريخ لصالح المرء وفيما يلي ثلاث مهمات استخباراتية رئيسية: الجمع والتحليل (قلب وروح الاستخبار)، كمهمة متاخمة للمهمتين الأخريين: مكافحة التجسس والعمل السري (وهي من صميم أنشطة الفروع الاستخباراتية الأخرى).[15] علاوة على ذلك، فإنه كثيرا ما تلجأ الأنظمة الديمقراطية الغربية إلى إجراءات حماية المواطنين من احتمال إساءة استخدام السلطة من طرف وكالاتهم السرية. وعادة ما يشار إلى هذا النوع من الوظائف الحكومية بمساءلة المخابرات أو "الرقابة".

ستحتاج نظرية الاستخبار إلى أن تأخذ في عين الاعتبار كل تلك النقاط والملاحظات.ففي هذه المراحل المبكرة من تطور هذه النظرية، يجب ألا تكون عقيدة حول المناهج والمنهجيات، من الأهمية بالمكان التأكيد في هذه المرحلة على دقة البيانات ووضوح التعاريف والرصانة في اختبار الفرضيات. يعرف "بريثويت" - Brethweeth النظرية بأنها "مجموعة من الفرضيات التي تشكل نظام استنتاجي".[16]سيكون التحدي الأكبر الذي يواجه بناة نظرية الاستخبار هو تشكيل مجموعة من الفرضيات المتماسكة والقابلة للإختبار، والتي تأخذ في عين الاعتبار الأساسيات التي سيتم فحصها في هذه الدراسة.

رابعا: أسس نظرية الإستخبار:

ستكون النقطة المركزية التي تنطلق منها نظرية الاستخبار هي مجموعة من الافتراضات الأساسية حول المنظمات والأنشطة الاستخباراتية الغرض من هذه الاقتراحات سيكون نقل الإحساس بالأبعاد التي يجب أن يشملها الإطار النظري خاصة ما يتعلق منه بأحد أهم الاهتمامات في هذا المجال: متى من المحتمل أن تنجح المخابرات أو تفشل؟. علما أنه معظم الإقتراحات والأسس المقدمة في الدراسة مستمدة من التجربة الأمريكية ومؤطرة في سياق علمي بطريقة ندعو من خلالها أيضا اختبارها في مجتمعات أخرى.

المحور الثاني: دورة الإستخبار:

إن أية نظرية خاصة بالاستخبار الاستراتيجي يجب أن تأخذ في عين الاعتبار ما يسمى بدورة الاستخبار، كنموذج يصف تسلسل الأنشطة التي تحمل الاستخبار من مراحل التخطيط الأولية على طول الطريق إلى منتج نهائي جاهز للنظر بالنسبة لصانعي القرار في أعلى مناصب الحكم. تتكون الدورة من خمسة مراحل: التخطيط والتوجيه والجمع والمعالجة والإنتاج والتحليل والنشر. تتضمن كل مرحلة سلوكًا يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار من قبل منظري المخابرات.في الواقع، إن «دورة" الاستخبار أقل سلاسة من مسألة الاندماج بمرونة مراحل،

تؤدي الواحدة منها إلى الأخرى، فهي مصفوفة معقدة تتكون من جملة من التفاعلات ذهابا وإيابا بين ضباط المخابرات ("منتجي" المخابرات) والساسة المسؤولين ("المستهلكين"). هذه المصفوفة - مركب معقد من العلاقات البشرية والبيروقراطية - تتميز بالانقطاع على مستوى منتصف التصحيحات وحلقات ردود الفعل المتعددة.[17] على الرغم من هذا الاختصار في المسألة بأن مفهوم الدورة لا يزال مفيدًا من الناحية التحليلية، لافتًا في ذلك الانتباه إلى عملية الاستخبار. من الناحية النظرية، توفر الدورة بنسبة تقريبية على الأقل الشكل أو الصورة التي من خلالها يجري التفكير على مستوى عناصر الاستخبارات أثناء أدائهم لعملهم.

أولا: التخطيط والتوجيه:

في المرحلة الأولى من الدورة، يجب على كل من مديري الاستخبارات ومسؤولي السياسة تحديد المعلومات التي يجب جمعها من جميع أنحاء العالم الهدف من ذلك هو تزويد الرئيس وكبار القادة الآخرين بالمعرفة – فوريا-من الناحية المثالية لكونها مفيدة في نقاشاتهم ومداولاتهم السياسية. وذلك من منطلق الافتراض القاضي أن الحقائق والبصيرة أفضل من الجهل عند رسم مسار الأمة ميزتها مهمتان في هذه المرحلة جديرة بالملاحظة وبشكل خاص: الخيارات التي اتخذت بشأن نطاق الجمع والتشوهات التي تنشأ نتيجة للاتصالات المعيبة بين المتخصصين التابعين للاستخبارات وصناع القرار حول نوع وطبيعة المعلومات التي يجب جمعها.يشير هذا الآمر إلى اتساع نطاق المتطلبات المعينة للاستخبار ("تكليف") من قبل الساسة. إذ هنالك دول كبيرة وغنية ذات تجارة دولية واسعة النطاق، هذا إلى جانب المعاملات والتحالفات السياسية واسعة النطاق، ناهيك عن تعدد مستويات التنافس في جميع أنحاء العالم من المرجح أن ترغب في إقامة شبكة واسعة من القدرات الاستخباراتية، وذلك في شكل إم اأصول ميدانية الأرض (الذكاء البشري أو"humint")، أو آلات التي يمكن الاستماع والمشاهدة من خلالها برا وبحرا وجوا (الاستخبارات التقنية أو"techint"). حيث يمنح هذا النطاق الواسع من التغطية لتلك الدول (أو المجموعات) المحظوظة ويمكنها ذلك من توفير الرفاهية. وهو ما يعتبر فرصة جيدة للحصول على معلومات قيمة "تنبيهية"حول الشؤون العالمية - معلومات بعيدة كل البعد عن متناول الكيانات والمجموعة النامية الأقل ثراء. خلال حرب الخليج الأولى (1991م)،كانت ساحة المعركة في الكويت والعراق في متناول (منكشفة وشفافة) الولايات المتحدة وبشكل ملحوظ، وذلك بفضل أسطولها الواسع المكون من العديد من الأقمار الصناعية المنتشرة لغرض المراقبة، هذا إلى جانب الترسانة الهائلة المكونة من طائرات الاستطلاع المحلقة فوق مسارح العمليات في وقت كانت القوات العراقية تجمع المعلومات سيرا على الأقدام في الصحاري -وهي في ذلك الوقت لم تكن لتختلف كثيرا عن الطريقة التي كان عليها السلف قبل أكثر من 1000 سنة. ويمكن أن نفسر هذا الوعي المتفوق في ساحة المعركة من خلال العديد من معدلات الإصابات غير المتناسبة وبشكل كبير، والتي كانت لصالح الولايات المتحدة خلال ذلك الصراع، بنسبة 1000: 1 (أو تصل أحيانا إلى 3000: 1، وفقًا لبعض التقديرات).[18]

في مفارقة غريبة وعلى الرغم من كون الدول الغنية تستفيد من الخدمات العملاقة للمخابرات إلا أنها من المحتمل أيضًا أن تعاني منفشل حاد على مستوى المعلومات، وذلك بسبب اتساع نطاق مخاوفها، ولا حتى النفقات الكبيرة المسخرة من أجل ذلك (في حدود 44 مليار دولار في السنة. وهو الرقم الذي تم الإفصاح عنه في السنوات الأخيرة وعلى نطاق واسع داخل مكاتب الاستخبارات الأمريكية) يمكن أن توفر وتؤمن انكشافيه العالم كله أمامها الشفافية- خاصة عندما يختار الخصوم إخفاء أنشطتهم وأنظمة الأسلحة التي يملكونها في الكهوف العميقة تحت الأرض، عن طريق التمويه وعمليات الخداع، أو عن طريق أساليب التخفي الأخرى تفاديا وتجنبا لعدسة كاميرات المتطفلين والأقمار الصناعية التي تدور حولها. في المقابل، غالبا ما تكون أهداف استخبارات الدول الصغرى محدودة، على سبيل المثال، تكون نشاطاتها محصورة في منطقة واحدة أو حتى فرد من الأفراد (عدو واحد). قد ينظر البعض إلى هذه المقارنة على أنها بديهية، غير أن التناقضات بين مختلف الدول غالبا ما تصنع أنظمة مخابرات من دون الأخذ بعين الإعتبار حساب الاختلافات في قدرات التمويل واحتياجات ومتطلبات الاستهداف. وفي ذلك يمكن العودة إلى نموذج التركيز الاستخباري للولايات المتحدة في محيطها العدائي مقارنة بنيوزيلاند الجديدة أو حتى الكيان الصهيوني (إسرائيل): فشل المخابرات الأمريكية كان واسع النطاق في السنوات الأخيرة، خلال الهجمات الإرهابية على

مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون عام 2001م. الاستهداف الخاطئ للسفارة الصينية في بلغراد عام 1999م، عدم القدرة على العثور على الرئيس العراقي صدام حسين سنة 1991م، عجزها عن تعقب أمير الحرب الصومالي محمد فرح عيديد عام 1993م،أو حتى زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن ناهيك عن سلسلة من الحسابات الأخرى الخاطئة المتعلقة بالعراق في الفترة ما بين عامي 2002م – 2006معلى غرارها: تقديرات معيبة حول احتمالية وجود أسلحة دمار شامل في الدولة التي كان من المتوقع أمريكيا أن يرحب فيها الشعب العراقي بالجنود الأمريكيين كمحررين، مع سهولة إقامة الديمقراطية في العراق مكان ما أسموه بديكتاتورية الحسين، في حين نيوزيلندا قد تتعثر من وقت لآخر في جهودها لتعقب الصيد الياباني غير القانوني في مياهها الإقليمية أما الكيان الصهيوني قد يعاني هو من جانبه كذلك من عدم القدرة على توقع الهجومات الاستشهادية بالتالي مهام أجهزة الاستخبارات في هذه الأخيرة (الدول الصغرى) غالبا ما تكون أكثر تركيزًا ويمكن التحكم فيها نتيجة لذلك، نسبة النجاح على مستوى قائمة معينة من الأهداف المناسبة تكون أفضل للدول الكبرى وكذا الصغرى ذات التركيز القوي في تقييم التهديدات منه من القوى العظمى واسعة النطاق. على الرغم من ذلك، فهي ليست في مأمن من فشل كبير، كما هو الحال بالنسبة للكيان الصهيوني الذي يعانى من الهجوم المصري غير المتوقع على أراضيها عند بداية الحرب المتزامن مع يوم الغفران عام 1973م.

عموما، يمكننا القول أنه:

1- كلما كانت الأمة أكثر ثراءً وتوجهاً وانفتاحا نحو العالم، كلما كان جدول أعمالها أكبر من أهداف الاستخبارات وجهازها المؤسسي الخاص بالتجسس. وكلما زادت لهذا الأخير فرص نجاحه واتسعت دوائر تغطيتها الإستعلاماتية المشبعة للعالم.

2- إلا أنه، ومن المفارقات الغريبة أنه كلما كانت الأمة أكثر ثراءً وتوجهاً نحو العالم أكثر من المناسب، يؤدي ذلك إلى فشل المخابرات، لأنه لا يمكن تحقيق كل الأهداف في عالم كبير للغاية ومعقد.

عند بداية دورة الاستخبار غالبا ما تنشأ صعوبة أساسية تشوه من خلالها جميع العبارات اللاحقة: القادة السياسيين غير قادرين أو لا يرغبون توضيح أولويات استخباراتهم بشكل واضح. ويحدث هذا لأسباب عديدة. بعض المسؤولين لا يعرفون الكثير عن الاستخبارات ووكالاتها ومواردها، لذلك، فشلوا في استخدام الاستخبار بشكل صحيح "أحتاج إلى معلومات حول بوروندي"، على سبيل المثال، نشر طلب استخباري للغاية لاستخلاص البيانات الدقيقة المطلوبة قصد معالجة مشكلة سياسة محددة نشأت في تلك الدولة الأفريقية أو في بعض الحالات، يعتقد المسؤولون السياسيون أن مصادرهم الشخصية (سواء كانت صحف أو زملاء النادي أو زيارات الأجانب وكبار الشخصيات لهم) هي أفضل وسيلة للوصول إلى المعلومات وفي الوقت المناسب، منها من الردود البطيئة - في بعض الأحيان- لتلك البيروقراطيات الكبيرة على غرار وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) مثلا أو الخمسة عشر وكالة المصاحبة لها، والتي تشكل جميعها مجتمعة ما يسمى ب: "مجتمع الإستخبارات" الأمريكي. في حالات أخرى قد يجد المسؤولون السياسيون وببساطة صعوبات كثيرة في إيجاد الوقت للتشاور مع رجال المخابرات. علاوة على ذلك، وفي بعض الأحيان، يتعمد الساسة الذين يحملون رايات أيديولوجية أسمى من كل اعتبار تجنب أي معلومات لا تناسبهم ولا تتقاطع مع المفاهيم المسبقة لسياستهم، أو تتعارض مع قرار أو الخطاب السياسي. بالتالي:

3- إلى الحد الذي يركز فيه صانعو السياسة ويحددون فيه بوضوح أهداف السياسة الخارجية والاحتياجات الإعلامية وفرص الاستخبارات ترتفع قيم النجاح في المجموعة المقابلة (دول أو خصوم من غير الدول).

بمجرد أن يتصل قادة الدولة بمديري المخابرات ليحددوا لهم متطلبات نشاطهم الاستخباراتي، على الرغم من كونها ناقصة، إلا أنه يجب ترجمة تلك المهمة من قبل المدراء- وهو أمر عادة ما يجري العمل به في الولايات المتحدة بقسم الاستخبارات الوطنية - D.N.I من طرف المرؤوسين - ضد أهداف محددة:الأمم (المتحضرة أو المارقة)، الخلايا الإرهابية، عصابات المخدرات، الشركات متعددة الجنسية الأفراد ("الفاعلون السيئون" مثل بن لادن). أو بعض الموضوعات ذات الأهمية القومية، على سبيل المثال مستوى كفاءة وفاعلية وقود الصواريخ الكورية الشمالية. يجب على المدراء الاستخباراتيون أن يقرروا أيضًا نوعية الأساليب

("tradecraft")التي سيتم استخدامها لجمع المعلومات انطلاقا من الإنسان إلى التقنية.علما أنه، على سبيل المثال لا الحصر، كل إدارة جديدة في العاصمة الأمريكية واشنطن تخضع "لتقييم التهديد"من خلال تمرين يتم فيه وضع قائمة من أهداف الاستخبارات ذات الأولوية القصوى. وهي لوحة تضم مجموعة من الأصدقاء والأعداء، تخضع لتغييرات سريعة باعتبارها تهديدات جديدة تنشأ بشكل مفاجئ: بوروندي اليوم ورواندا غدا والصومال في اليوم التالي - لكل شهر أزماته الخاصة ("نكهات الشهر") غير المتوقعة، وذلك إبان إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "كلينتون" في الغالب من السهل التنبؤ بتلك القائمة، وعلى الرغم من ذلك وعلى الرغم من كون قائمة التهديدات مصنفة بدرجة عالية، فإنه يمكن للطالب الجامعي أو السياسي أن يخمن ما قد تكون عليه، حيث - من الناحية المنطقية -تركز القائمة على تلك الدول والمجموعات التي يمكن لها أن تلحق ضررا كبيرا للولايات المتحدة أو بمصالحها الخارجية في المقابل، هناك من يشكك في أن روسيا لديها على الأرجح قائمة محفوظة على الرغم من نهاية الحرب الباردة وذلك لسبب بسيط هو أن صواريخها لا تزال قادرة على تدمير الولايات المتحدة في ظرف ثلاثين دقيقة بنيران نووية حارقة هذا النوع من القدرات جد ملفتة للنظر، إذ هنالك دولا أخرى معروفة أو يشتبه في امتلاكها لأسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية هذا إلى جانب تاريخها المتوتر مع الولايات المتحدة، يدفعها بشكل ضروري إلى تقييم التهديد.

4- كلما كبر التهديد (خاصة العسكري، دون إغفال أهمية السياسي والاقتصادي منه) من دولة أو مجموعة، كلما زاد مقدار جمع الموارد الاستخباراتية التي سيتم تخصيصها لهذا التهديد - على الرغم من عدم توقعها كثيرا ما ستؤول إليه تلك الموارد جراء الأزمات بالمقارنة مع تقييمها الرسمي لتلك التهديدات القائمة.

حتى الدول الغنية تقف عاجزة عن تحقيق قدرا مثاليا من الشفافية وانكشافيه العالم أمامها نظرا لشساعة هذا الأخير وغزارة عدد الخصوم والمنافسين المتواجدين فيه. لهذا غالبا ما تنتهج أجهزة المخابرات التابعة للدول الغنية التي تضطلع لأن تصبح قوة عظمى سياسة "الوجود العالمي"، أي ضمان تواجد دائم لأصولها في معظم دول العالم. حتى الدول الفقيرة بات من الضروري لها أن توافق انتشار استخباراتي على نطاق محدود بالاعتماد على سياسة "الطفرة العالمية"، أي إرسال الأصول الاستخباراتية مؤقتًا إلى منطقة جديدة مشتعلة من العالم (طبعا لا يكون ذلك إلا في حدود مصلحة الأمة وضرورات الانتشار الاستخباراتي هناك). حتى الدول ذات الدينامية الأمنية والاستخباراتية واسعة النطاق يجب أن تقرن أحيانا قدراتها الاستخبارية بسياسة الطفرة العالمية كما كان الحال بالنسبة لكل من رواندا والصومال (حيث كانت للولايات المتحدة أصول استخباراتية قليلة)، وسرعان ما أصبحتا مهمتين خلال إدارة كلينتون، لتتلاشى بعد ذلك وبسرعة خارج شاشة الرادار الاستراتيجي الأمريكي. وعليه، يمكن اعتبار الحضور العالمي نهجا أكثر فعالية، لكونه يسمح للأمة أن تنشئ مع مرور الوقت حلقة من الجواسيس جد موثوقة مدعومة بأجهزة المراقبة التقنية في المقابل، عملية إرسال الأصول ووكالات المخابرات الخاصة بمعالجة المعلومات والبيانات في موقع غير مألوف، ونقل الأقمار الصناعية إلى مدارات جديدة ناهيك عن تحليق طائرات الاستطلاع فوق منطقة غير مألوفة وصعبة جدا غالبا ما تكون متأخرة وغير فعالة.

5- ستسعى الدول الغنية المضطلعة لأن تصبح قوة عظمى إلى الحصول على معلومات استخبارية من مدخل سياسة الحضور العالمي. ونظرا لمحدودية الإمكانيات الإستخباراتية - حتى بالنسبة للأثرياء من مجموع نلك الدول -فإنها ستعتمد على نهج الطفرة العالمية وتأمين تواجدها في مناطق تعتبر أقل تهديدا لها.

الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وخاصة هذه الأخيرة، ستكون لديها فجوات تعتري قدراتها على جمع المعلومات. قد تكون تلك الفجوات ناتجة عن فشلها في تحديد مصالحها الناشئة أو التهديدات بشكل صحيح، أو لعدم كفاية موارد الاستخبارات لتغطية المنطقة المعنية. حتى لو كان تقييم التهديد دقيقا والموارد المالية متاحة لاقتناء المطلوب من أجل تغطية مخابراتية فاعلة، قد تكون للأمة مجموعة من العمليات المحتملة التي يشرف عليها الضباط الذين يمكنهم العيش خارج أوطانهم، في الأماكن ذات الأهمية القومية والفعالية، من خلال تجنيد أصول استخباراتية من السكان الأصليين.

يتطلب التوظيف الناجح للعملاء تطوير العلاقة بين ضابط العمليات والعميل المحتمل. وهو ما يعني بدوره أن ضابط العمليات يجب أن يتحدث اللغة المحلية وأن يعرف شيئا عن ثقافتها وأعرافها. في ذلك، الولايات المتحدة قلة هم أولئك الضباط الذين يدربون في الشرق الأوسط أو جنوب آسيا، من أجل تعقب واستئصال الخلايا الإرهابية في تلك المناطق. حيث سعت وكالات المخابرات المركزية الأمريكية في الآونة الأخيرة لدعم توظيف المواطنين الأمريكيين بالمهارات والمعرفة المطلوبة -لا سيما الشباب من العرب الأمريكيين أو الذين ينحدرون من الشرق الأوسط وجنوب آسيا، من ذوي القدرات اللغوية والولاء غير المطعون فيه تجاه الولايات المتحدة–.

6- قد تعاني دولة ما - مهما كان مستوى ثرائها - من نقص في التدريب اللغوي والمهارات الثقافية لضباط العمليات. ونتيجة لذلك، سيكون نجاحها في تجنيد الأصول الاستخباراتية في بعض أجزاء من العالمية جد محدود.

أما بالنسبة للتداول بخصوص الموارد الاستخباراتية المناسبة، من المعلوم أن الوسائل التقنية للتجسس لها سحر خاص داخل الأماكن المقدسة في العاصمة الأمريكية - واشنطن، حيث يتم اتخاذ القرارات بخصوصها بعد أسئلة ماراطونية بخصوص حجم التمويل المخابراتي وطريقة العمل. فعندما يزور الصحفيون أو محللو الميزانية مقر المخابرات الأمريكية بكابيتول هيل، أو مجلس الأمن القومي(NSC)، عادة ما يجدونها مجهزة بصور رائعة عن القواعد العسكرية الأجنبية التي قطعتها كاميرات الأقمار الصناعية الأمريكية (صور المخابرات أو "imint")، مع تصميمات رائعة من المعدن اللامع "لطيور" (الأقمار الصناعية) نفسها التي تدور في أعماق الفضاء. والمزيد من صور المركبات الجوية بدون طيار (UAVs)مجهزة بصواريخ (PREDATOR)المستخدمة في الحرب ضد طالبان في أفغانستان، ومطاردة المشتبه بهم والإرهابيين في دول مثل اليمن). ناهيك عن الحسابات الهاتفية والبريد الإلكتروني التي تكمل الخدمات الفنية لكل من وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي (NSA)التي دوما ما كانت ملفتة لنظر وإعجاب الجمهور، حيث تظهر فيه كما يجب أن تكون.

خلال الحرب الباردة، كانت أجهزة المخابرات الأمريكية تراقب أنشطة الجيش السوفياتي، مما أكسب ثقة كبيرة لواشنطن، حيث تأكدت بموجب ذلك أنه لا يمكن لموسكو استخدام جيوشها وقاذفاتها وصواريخها في هجوم مفاجئ ناجح ضد الولايات المتحدة الأمريكية–وذلك في إطار القدرة المطمئنة التي تملكها واشنطن، والتي لا تقدر بثمن بين الحين والآخر -.وذلك بالمقارنة مع الاستخبار البشري الذي يأتي في نطاق الاحتياطات الإعلامية الأقل جاذبية من ذلك كله. حيث من الأهمية بمكان الاحتفاظ بسرية هوية الأصول الاستخباراتية. وعلى الرغم من أن الاستخبار البشري - humint قد حقق بعض النجاحات الرائعة: كتقديم بعض الوثائق السرية إلى وكالة المخابرات المركزية من قبل بعض العناصر والأصول الاستخباراتية السوفياتية، على غرار ما قام به العقيد "أوليغبينكوفسكي" الذي ساعد الاستخبارات الأمريكية في عملية العثور عن مكان تواجد الصواريخ السوفياتية في كوبا عام 1962م. وذلك خلال أزمة الصواريخ الكوبية، حيث قدمت المئات من التقارير الهزيلة معلومات دقيقة عن مكان تواجد تلك الصواريخ.

تمكنت مصالح مكافحة التجسس السوفياتية، طوال الحرب الباردة، من إضعاف كل العناصر وأصول وكالة المخابرات المركزية المعينة في كوبا وألمانيا الشرقية، لترسلها مرة أخرى ضد الولايات المتحدة بنية تضليل حتى مجالس التخطيط وتمويل الإستخبارات.[19]في حين الاستخبار التقني - Techint فهو ملفت للانتباه وبشكل إيجابي، نظرا وكون الآلات لا تكذب ولا تتأثر بالإنفلونزا وتفوت جراء ذلك أسبوعين من العمل. علما أنه حتى الأقمار الصناعية وطائرات الاستطلاع لديها هي كذلك نقاط ضعفها. في حين، تعتبر الاستخبارات الصور هي الوسائط الأكثر فعالية في تحديد قدرات الخصم (عدد الصواريخ التي يملكها). غير أنها لا تملك في ذلك القدرة على معرفة نواياه (هل سيطلق تلك الصواريخ؟، وإذا كان الأمر كذلك، فمتى بالضبط؟). الكاميرات المثبتة على الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار لا يمكن أن ترى من خلال أسطح الأكواخ الطينية، أو حتى في متاهات الكهوف حيث يختبئ إرهابيو القاعدة سواء في أفغانستان أوباكستان، أو داخل الكهوف الواسعة في كوريا الشمالية، حيث يعتقد أن حكومة بيونغ يانغ تخفي داخلها قنابلها الذرية. هذا يعود أساسا إلى طبيعة وخبرة العامل البشري في التعامل مع تلك الوسائط. إضافة إلى ذلك، أصبحت الكثير من الدول والخلايا الإرهابية أكثر دهاء ويقظة في تفادي وتجنب الرقابة والتدقيق

المفروضين من كاميرات الأقمار الصناعية، وذلك من خلال تسجيل كل صغيرة وكبيرة مرتبطة بتوقيت مداراتها مع استخدام التمويه كأسلوب من خلاله يتم إخفاء أنشطتها فوق الأرض.

يمكن أن تكون استخبارات الإشارات - "sigint" المستخدمة بشكل مهم من طرف وكالة الأمن القومي الأمريكي، مثل: استعمال الصنابير الهاتفية (كمصدر فني مهم للمعلومات لمعرفة نوايا الخصوم، على الرغم من كون هذه الأخيرة كثيرا ما تستغل هذه القناة، وذلك لتضليل المعلومات في بعض الأحيان. لهذا كان من الواجب التعامل مع اعتراضات استخبارات الإشارات - sigint بحذر شديد. علاوة على ذلك، شرعت الكثير من الدول والجماعات الإرهابية في استخدام ترميز أكثر تقدما لأجهزة الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني حيث تحولت على مستواهم إلى تقنيات جديدة (على غرار كابلات الهاتف التي أصبحت مجرد ألياف ضوئية) التي - على الأقل في الوقت الحالي- تعقد وبشكل كبير تحدي اعتراض الاتصالات من طرف الخصوم. على الرغم من تلك المشاكل التقنية، لا يزال الاستخبار التقني يجتذب باستمرار عدد كبير من النفقات الإجمالية الخاصة بالتجسس.

بالنظر إلى النطاق الأوسع الذي تتحرك من خلاله موارد ومصادر الاستخبارات، ومن خلال المثال الأمريكي يظهر أن نسبة الإنفاق الوطني على عمليات التجسس وخاصة من قبل الدول الغنية ستكون بمعدل يقدر بحوالي 10 في المئة من إجمالي ميزانية الدفاع - على الرغم من البيانات المتعلقة بهذه المسألة، إلا أنهمن الصعب جدا الحصول عليها، حتى في المجتمعات المنفتحة -.

7- عند جمع المعلومات الاستخباراتية، سيتم التأكيد وبقوة على الاستخبار التقني - techint من قبل الدول القادرة على تحمل نفقاتها. في حين ستكون الدول الفقيرة ستكون مقيدة في ذلك، بل واتجاهها نحو ذلك الخيار متواضع جدا.

8- تمتص أنشطة الاستخبارات في الولايات المتحدة ما يقارب 10 في المئة من الأموال المخصصة للإنفاق الشامل من أجل الدفاع.

عادة ما يحدث الإخفاق في تجميع المعلومات بسبب ميل بعض الدول إلى الاستثمار عملياتيا في المنطقة التي يتواجد فيها الضباط بالخارج، أي في حدود موقع السفارة التي يكونون تابعين إليها وذلك من خلال منحهم هوية ("غطاء") كدبلوماسيين أو عسكريين –أو ما يصطلح عليه ب:"الغطاء الرسمي– "OC" – وذلك بكل المقاييس. هذا النوع من الجواسيس يسهلون نسبياً عملية استقطاب وتحديد عملاء محليين للخدمة في مصالح مكافحة التجسس. علاوة على ذلك غالبا ما يكون ضباط الغلاف الرسمي راضون عن حصر جمع معلوماتهم في السفارة. لقد نجح هذا النهج إلى حد ما في الولايات المتحدة وذلك خلال الحرب الباردة، وذلك من خلال دعوة وحضور الدبلوماسيين الشيوعيين والجواسيس لحفلات أقيمت بالسفارات على أمل تجنيدهم في القضية الغربية. الشيء المؤكد هو أن عناصر القاعدة من غير المرجح أن يكونوا جزءا من دائرة كوكتيل السفارة.لقد أظهر تجنيد واستخدام الأفراد نجاعته أكثر من التغطية الرسمية التي كان يتمتع بها الجواسيس الذين يعملون خارج السفارات، وذلك في أغلب الدول أو أحيانا يستخدمون غطاء غير رسمي - NOC، كنادل، على سبيل المثال، أو عامل حفار نفط أو كاتب مستقل. تمتزج هذه الأصول الاستخباراتية في المجتمعات المحلية بشكل أكثر فعالية، وذلك عكس المسؤولين الحكوميين في الخارج، حيث لا يشتبه بأنهم جواسيس –إلا أنه وفي حالة ما إذا تم القبض عليهم، فإنهم يفتقرون إلى الحماية (الحصانة الدبلوماسية).

9- ستحظى الدول التي تستخدم نظام التغطية غير الرسمية بالمزيد من النجاح - على الرغم من مواجهتها لخطر أكبر - في جمع المعلومات الاستخبارية خارج أراضيها من تلك التي تعتمد على الغطاء الرسمي الذي تحظى به السفارة.

هذا إلى جانب طرق أخرى تستخدمها الدول من أجل سد ثغرات استخباراتها، وذلك على غرار تنمية علاقات الاتصال مع أجهزة المخابرات الأجنبية.[20]وهو الأمر الذي عرفته علاقات التعاون التجسسي التقليدية القائمة بين كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهو ما أوصل الطرفان إلى مستوى عالٍ من تبادل المعلومات (الاستفادة من استخبارات الصور الأمريكية، وسهولة تقلي هذه الأخيرة المعلومات من "أبناء عمومتها - المملكة المتحدة" من خلال استغلال شبكات

الاستخبار البشري – humint وذلك لزمن يمتد لمرحلة كانت فيه هذه الكينونة إمبراطورية لها ثقلها العالمي. ناهيك عن كسر التشفيرات كأحد القدرات التي كانت تتميز بها المصالح السرية التابعة للملكة بريطانيا على أن يتم التعامل والاتصال مع الاستخبارات الأجنبية بحذر، حيث نادرا ما تتوافق وتتطابق مصالح الدول مع بعضها البعض.

10- كثيرا ما تشارك الدول وتتبادل المعلومات الاستخبارية مع حلفائها، وذلك في إطار شعور زائد بالتناقض والحذر المستمر، بالمقارنة مع مستوى التعاون إدراكا منها أن شريك اليوم من شأنه أن يصبح منافسًا للغد.

أبدت الدول الغنية أو على الأقل تلك القوية عسكريا وذات المصالح العالمية، منذ نهاية الحرب الباردة رغبة في التحرك ما وراء المساعي "الواقعية" الضيقة لتحصيل مصالحهم وذلك على نطاق أوسع وفي إطار شروط وأهداف إنسانية دولية. حيث اعتمدت المخابرات على هذه الأخيرة لتقديم أدلة قصد مباشرة الإجراءات القضائية الدولية ضد مجرمي الحرب. كما كان عليه الحال عندما اكتشفت الأقمار الصناعية الأمريكية مقابر جماعية لبوسنيين ذبحوا من طرف القوات شبه العسكرية الصربية سنة 1990م. أو عندما ساعدت الطائرة الأمريكية U-2 عمليات البحث التي أجرتها الأمم المتحدة عن مخابئ الأسلحة في العراق بعد حرب الخليج الأولى. شيئا فشيئا، وبوتيرة بطيئة شرعت الكثير من الأجهزة الاستخباراتية المشاركة والانخراط في مجموعة من الاتصالات مع الحلفاء المقربين وكذا مع الدول التي تجمعها بها صداقة بسيطة، وصولا إلى المنظمات الدولية التي تجمعها مثلا مصلحة مشتركة مع الدول في إحباط الإرهاب وغيرها من التهديدات المنتشرة في جميع أنحاء العالم.[21]

11- بينما يعرف العالم تقدما أكبر وبخطوات جادة نحو العولمة التي باتت التهديدات من خلالها تستهدف وبشكل متزايد الدول وبقية الكيانات الأخرى فرض هذا الواقع حتمية تبادل المعلومات مع مجموعة أوسع من الشركاء، متجاوزة في ذلك التحالفات المعتادة، ومتضمنة بما في ذلك المنظمات الدولية.

ثانيا: المعالجة:

غالبًا ما تكون المعلومات التي تجمعها وكالات الإستخبارات لصانعي القرار في شكلها الأولي غير قابلة للقراءة. مثلا: يتمايل الأبيض والأسود في شكل لونان صغيران على القمر الصناعي، وهو ما يستدعي تواجد عين خبير لتفحص الصور الفوتوغرافية للتمييز بين تلك الألوان، ومواصفات نظم الأسلحة وبقية البيانات القيمة الأخرى. ناهيك عن ترجمة الدليل العسكري الإيراني والصيني إلى اللغة الإنجليزية. فعملية التحويل تلك من شأنها أن تكون شاقة. في الولايات المتحدة الأمريكية غالبا ما تتدفق صور الأقمار الصناعية إلى مكتب الاستطلاع الوطني(NRO) في ولاية فرجينيا وذلك بمعدل أكثر من 400 صورة في اليوم. علاوة على ذلك، مئات من التقارير المتواضعة تتدفق كل أسبوع إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وملايين الإشارات الاستخباراتية - sigint تعترض عمل وكالة الأمن القومي. بالتالي، عملية معالجة هذه المعلومات لا يمكن أن تواكب حجمها الكبير الوارد، لذا يجب تخزينها، ليتم معالجتها في وقت لاحق حتى تصبح موضوعا ذي أهمية خاصة بالنسبة لصانعي السياسات.

12- معالجة المعلومات في الدول الغنية التي تجمع كميات هائلة من المعلومات السرية من جميع أنحاء العالم، غالبا ما تكون متأخرة نظرا والتدفق المستمر للبيانات والمعلومات الخام، مما يؤدي إلى تخزينها بشكل واسع.

ثالثا: التحليل:

نادرا ما تتحدث المخابرات عن نفسها. ويعود ذلك أساسا إلى ذكاء العناصر المدربة المدركة للبلد أو المجموعة أو الموضوع محل النقاش. وذلك بفضل جهد تحليلي ("التقييم" حسب الاصطلاح البريطاني) يرقى إلى البحث عن نظرة ثاقبة لمعنى البيانات "الخام" أو غير المقيمة منها. في الولايات المتحدة الأمريكية، عادة ما يتم جمع المعلومات الخارجية من قبل أصول المخابرات والآلات الاستخباراتية، حيث يتم وضعها في مكتبة الكونجرس أو الإنترنت أو في الواشنطن بوست. بمجرد تلقي المحلل المعلومات من المصدر الإستخباراتي المفتوح - ("osint")، يمكنه أن يستعين بالمصادر السرية لاستكمال فهمه لتلك البيانات من خلال "القيمة المضافة" لتلك المعلومات. وبهذه الطريقة، يرابط المحللون على نفس الأسلوب المعتمد من طرف الباحثين الأكاديميين، في خطوة إضافية

منهم لدمج مصادر البيانات السرية فيعملهم. وقد تضيف هذه (القطع) الإضافية (أو قد لا تضيف) قيمة إلى النتائج التي يمكن للباحث الجامعي أن يقدمها لرئيس قسمه أو عميد كليته، بناءً على تردده على مصادر ومراجع مكتبة الحرم الجامعي أو على الويب.

13- نسبة كبيرة من المعلومات المقيدة في تقارير المخابرات تأتي من عمليات البحث في المصادر المفتوحة، مدعومة بنسبة صغيرة من بيانات المتحصل عليها من المصادر السرية. على الرغم من كون المصادر الإستخباراتية المفتوحة – osint هي البطارية المزودة للمعلومات لغالبية التقارير المخابراتية، إلا أنه كثيرا ما تكون إضافات المصادر السرية في بعض الأحيان ذات أهمية كبيرة. كما ويمكن الوصول، من جهة أخرى، إلى أصول الإستخبارات وإلى البيانات التي يكتبها مراسلو الصحف والعلماء وغيرهم حول الشؤون العالمية بطريقة علانية وببساطة ليس في متناول المصادر السرية خاصة ما يتعلق منه بالمنظمات الإرهابية المكائد السياسية والعسكرية التي تحدث داخل المجتمعات المغلقة بالإضافة إلى مواصفات أنظمة التسلح التي تمتلكها الأنظمة الأجنبية.

على العكس من ذلك، ففي بعض الأحيان، قد تكون لدى المصادر المفتوحة - مثل وسائل الإعلام والوسائط الأكاديمية - معلومات أغلى وأهم من التي بحوزة وكالات الاستخبارات كما هو الحال بالنسبة لأي صحفي أو عالم أمضى سنوات في دولة أجنبية متعلما ثقافتها ولغتها وسياستها من الداخل إلى الخارج (وهذا عكس معظم ضباط المخابرات الأمريكية الذين يتناوبون بشكل متكرر من دولة إلى أخرى). لهذا فإن مزيجا من المصادر المفتوحة –osint والإستخبار التقني – techint والإستخبار البشر–humint أو ما يسميه المحترفون الاستخباراتيون ب: "الإندماج بين جميع مصادر الإستخبار"، بات أمرا حيويا، ويمكن أن يتمخض عنه أوجه تآزر مهمة.

14- من شأن ذلك المزيج من "الإستخبار" أن ينتج تآزرا قيما "بين جميع المصادر". وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى فهم أكثر اكتمالا لشؤون العالم.

15- جمع المعلومات من المصادر السرية يعد مهما وبشكل خاص، لكونها تقدم بيانات عن المنظمات والأنشطة الإرهابية والأحداث والظروف التي عليها الأنظمة المغلقة، بالإضافة إلى مخزون وقدرات الأنظمة الأجنبية التسلحية وهي معلومات من الصعب الوصول إليها من خلال المصادر المفتوحة.

بطريقة مماثلة، عادة ما يؤدي التعاون بين الوكالات الإستخباراتية يؤدي إلى صورة من المعلومات أكثر اكتمالا من الإعتماد على وكالة واحدة. في عام 1947م أنشأ الرئيس الأمريكي هاري ترومان وكالة الإستخبارات المركزية ردا على الكارثة المخابراتية في بيرل هاربور، وتزايد تهديدات الإتحاد السوفياتي. ويعود الفشل الجزئي لوكالات المخابرات الأمريكية في حادثة بيرل هاربور، إلى غياب التنسيق بينها. من خلال إنشاء وكالة الاستخبارات المركزية - C.I.A، أعرب الرئيس الأمريكي حينها عن أمله في تحقيق تكامل أفضل بين الوكالات السرية والمخرجات الاستخباراتية- وذلك من أجل ضمان تواجد وكالة تيسر عملية جمع كل المعلومات في الوقت المناسب ذات الصلة باحتياجات البيت الأبيض من أجل اتخاذ قرار مستنير. منطلقا من افتراض مفاده أن العديد من "رؤساء" (الوكالات) من شأنهم أن يفكروا أفضل من الإعتماد على تفكير رئيس واحد، وأن النتائج سيتوصلون إليها، بما في ذلك المتعارضة منها، يجب أن تقدم للمسؤولين السياسيين، في كل الأحوال، بشكل مترابط.

16- على النقيض من تلك الكونفدراليات الفضفاضة من الوكالات السرية، المجتمع الاستخباراتي الحقيقي يكون في إطار التكامل المؤسسي القوي، الذي يزيد من شأن الفرص الإبلاغ، بالتالي يساهم بشكل مهم في تقديم وتوفير معلومات شاملة للمسؤولين السياسيين.

يستدعي التكامل بين موارد تجسس الأمة، علاقة قوية بين مدير المخابرات والسلطة وذلك من أجل تيسير سبل الإنفاق على وعناصر الوكالات السرية الحكومية بعيد عن ذلك، لا يزال "مجتمع المخابرات" في الولايات المتحدة مجرد اتحاد فضفاض - على الرغم من المجهودات المتضافرة التي بذلها الإصلاحيون عام 2004 ممن أجل تحقيق المزيد من التكامل. وذلك بمناسبة تدشين المكتب الجديد لمدير المخابرات الوطنية.[22]من خلال اقتراح وضع مشرفين في الاتصالات اللاسلكية تابعين لقسم الاستخبارات الوطنية -وأمين السر الدفاعي - (SecDef). يسيطر هذا الأخير على تلك العلاقة، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى مكانته العليا كعضو في مجلس الأمن القومي. والأكثر أهمية في ذلك، هي العلاقات القائمة بين

البنتاغون مع لجان الدفاع واعتمادات الكونغرس الطويلة الأمد التي تمنح بموجب السر الدفاعي – SecDef نفوذاً كبيراً للمخابرات من خلال استفادة الكابيتول هيل من حصص مالية مهمة من ميزانية الدفاع السنوية (بحكم أن قرارات تمويل الاستخبارات لا تتخذها لجان المخابرات لوحدها، بل بإشراك لجان أخرى تابعة للكونغرس.

تتمتع سبع وكالات أخرى أيضًا بالحماية من سيطرة قسم الاستخبارات بحكم تقديمها للتقارير لشخصيات حكومية مهمة، على غرار: وزراء الخارجية والمالية، الطاقة والأمن الداخلي هذا إلى جانب النواب العامون. علما الوكالة الوحيدة التي من المفترض أن ذلك القسم –DNI لديه السلطة الكاملة عليه هي وكالة الاستخبارات المركزية الكائنة في لانغلي، فيرجينيا. وعلى الرغم من ذلك فقد أثبتت المديريات التي تتكون منها هذه الأخيرة مقاومة قوية ضد سيطرة ذلك القسم أو حتى مديره.

17- عموما، في حالة عدم وجود ميزانية كاملة وسلطة لتعيين رئيس المخابرات الوطنية على مجموعة من الوكالات السرية التابعة لمؤسسات الدولة، ستظهر قوى طرد مركزية قوية من شأنها أن تقلل من درجة التعاون بين الوكالات والاستخبارات في تقديمها للتقارير العسكرية والمدنية إلى المسؤولين السياسيين.

وكنتيجة طبيعية لذلك:

18- سيحاول وزير الدفاع السيطرة على الموارد الاستخبارات لأغراض عسكرية، ومقاومة الجهود التي قد تؤدي إلى سيطرة مدنية مهمة لقسم الاستخبارات الوطنية، مع تحسين للتآزر التحليلي المدني العسكري. هذا الميل الاستخباراتي تجاه المخاوف العسكرية (غالبًا ما يعرف بدعم العمليات العسكرية -SMO، كمفهوم واسع الانتشار في زمن الحرب. والتي لها تأثر كبير في أوقات السلم من خلال إضعافها دعما للعمليات الدبلوماسية -SDO) السياسية والاقتصادية وكذا الأنشطة الثقافية) التي قد تساعد في المقام الأول على تفادي اندلاع الحرب أو الهجمات الإرهابية.

في ضوء الصعوبات التي تعترض قسم الاستخبارات الوطنية - DNI في مساعيه من أجل تحقيق السيطرة الرسمية على جميع الوكالات السرية في الولايات المتحدة، من المرجح أ ن يبحث مديرها عن وسائل ووسائط غير رسمية لتحقيق المزيد من التكامل المؤسسي والتآزر المعلوماتي. وكذا تحقيقا لتوازن أفضل بين العسكريين والمدنيين كأولوية الأولويات المخابراتية.

19- من أجل تحسين درجة التنسيق والتآزر في المجتمع الاستخباراتي، وكذا تحقيق المزيد من التركيز المدني على الأولويات الاستخباراتية، سوف يلجأ قسم الاستخبارات الوطنية إلى إنشاء ترتيبات مؤسساتية غير رسمية، على غرار فرق العمل الخاصة التكاملية والمراكز التي تجمع بين موظفي المجتمع الإستخباراتي من أجل مهمة مؤقتة.

يريد قادة الدول، سواء كانوا رؤساء أو ملوكا أو ديكتاتوريين، معرفة التهديدات التي تتربص بأنظمتهم، فضلا عن الفرص المتاحة للنهوض بدولهم. كما يأملون، من الناحية المثالية، يأملون أن يتم تحذيرهم من طرف أجهزتهم الإستخباراتية من مصير كل تطور سواء نحو الأفضل أو الأسوأ. وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول أن موهبة الإستبصار تكمن ما وراء كيان البشر. فضباط المخابرات يواجهون عالما من الأسرار التي قد يكتشفونها بفضل بعض الوسائط الجيدة والقليل من الحظ (على غرار معلومات عن عدد الصواريخ البالستية الصينية العابرة للقارات الصينية أو الموقف الإحتياطي الخاص بمفاوضي السيارات اليابانيين. في المقابل، يمكن للألغاز - الأحداث والظروف التي يستعصي أمامها التحقق التجريبي - أن تتحدى أفضل الجهود الإستخباراتية في الجمع والتحليل، وذلك على غرار الألغاز التالية: من ساهم في نجاح الرئيس فلاديمير بوتين في روسيا؟،إلى متى ستبقى القاعدة خيار مهنيا جذابا للفئات المسلمة المحرومة؟. حتى فيما يتعلق بالأسرار، نادرًا ما تكون جميع قطع الألغاز والصور المقطوعة متوفرة، حيث على عاتق المحلل أن يستنتج الصورة الكاملة من الأجزاء القليلة التي بحوزته، والتي تحصل عليها من المصادر المفتوحة - osint والإستخبار البشري - humint والإستخبار التقني - techint. علاوة على ذلك، فإنه غالبًا ما تحمل معها تلك الأدلة المجزأة الكثير من التناقضات ("التشويش") بدلاً المعلومات الدقيقة ("الإشارات"). وهو ما من شأنه أن يدفع برجل الإستخبارات لاتخاذ خيارات صعبة، تنقل من خلالها عملية التحليل إلى نوع من المضاربة.علما أنه أفضل ما يمكن أن ينتظره المحلل هو أن تكون البيانات المتعلقة بالأسرار موثوقة

ومعقولة إلى حد ما، والتي يجب بعد ذلك الإضافة إليها زيادة بعض التخمينات حول أسرار عالمية أخرى بالنظر إلى "عدم قدرة البشرية" على اختراق ضبابية المستقبل، فإن المحلل الإستخباراتي سيكون عمله دائما عرضة للفشل - وذلك لاعتبارات تعود لحقائق وجودية مرتبطة بمصالح ونشاط الجوسسة.

20- نظرًا لكون البيانات المتعلقة بالأسرار نادرًا ما تكون مكتملة، ولاعتبارات عدم قدرة البشر الذين يكملونها على التنبؤ بالمستقبل (الألغاز)، ستعرف جهود محللي الإستخبارات فشلا، من وقت لآخر، في توقع وفهم أحداث العالم.

يعتمد التحليل الجيد على وجود مجموعة مستقرة من العقول المتعلمة - من مصاف الدكتوراه وغيرهم من ذوي المهارات الخاصة- سواء كانوا من الأفراد الذين يتحدثون الباشتونية أو لديهم معرفة عميقة بالسياسة والإقتصاد والثقافة والشئون العسكرية في أماكن مثل أفغانستان. أو علماء لديهم نظرة ثاقبة في متابعة ومراقبة الأمراض العالمية أو آثار القنابل الإشعاعية. مثل هذا النوع من التدريبات مكلف للغاية. لهذا من شأن الأمم التي تتمتع بالرفاهية وشعب متعلم الإعتماد على هذا الرأسمال البشري المهم في عملية تجنيد محللي المخابرات.

21- كلما كانت الأمة أكثر ثراء ومصالحها العالمية أوسع نطاقا، كلما زاد عدد المجندين المحتملين في المخابرات والمتقدمين للتدريب في الشؤون العالمية.حتى الدول الغنية من شأنها أن تواجه صعوبات كبيرة في عملية الإستفادة من خبرة العالم بأكمله، خاصة دول مثل الولايات المتحدة وأستراليا التي يتم إزالتها من خلال خنادق المحيطات ومن مسافة قريبة من القارات الأخرى في إطار مجموعات متنوعة لغويا وثقافيا. أما الدول المعزولة نسبيا، فمهما كانت وسائطها الإستخباراتية جيدة إلا أنها سوف تجد نفسها عاجزة عن تحصيل المعرفة بالعديد من أركان العالم، خاصة تلك التي لم تكن لتشكل لها تهديدًا تقليديًا.ففي الحالة الأمريكية دخلت هذه الأخيرة في حروبها الأخيرة في الشرق الأوسط ومنطقة البلقان وجنوب آسيا. ناهيك عن مسافة التزامها الأمني تجاه أوروبا، وتخفيف نبرة التصعيد الصراعوي مع الإتحاد السوفياتي في آسيا، وذلك خلال الحرب الباردة. وهو ما استدعى من واشنطن ضخ موارد استخبارية ضخمة من أجل التعرف على الترسانة العسكرية التي تملكها القوة الأوراسية.

22- حتى الدول الغنية ذات التطلعات العالمية ستظهر على مستواها الإستخباراتي الكثير من الفجوات المتعلقة بقدرات الجمع والتحليل. حتى يتم تخصيص موارد جديدة كافية للتغلب على مشكلة نقص المعرفة.اتهم بعض النقاد أن تحليل الاستخبارات كان في الكثير من الأحيان يتاخم مقاربة "تمرين الذئب الباكي". فالمحللون العسكريون مشهورون بتصويرهم لخصوم يبلغ طولهم عشرة أقدام، مسلحين إلى أقصى الحدود، وعلى استعداد لاقتحام الجبهة الداخلية في أية لحظة - سيناريو "أسوأ حالة". كثير ما تريد القوات المسلحة حسب عالم المخابرات هاري هاو رانسوم الكثير من الأموال أكثر مما هو متاح. "خلق ميل للمبالغة في التهديدات من طرف المصالح العسكرية بشكل منفصل".[23] لتكون النتيجة النهائية للعديد من سيناريوهات الحالة الأسوأ هي اتساع دائرة ميزانية المخابرات على أساس تكهنات لا أساس لها حول قوة عدو مفترض.

23- يميل محللو المخابرات العسكرية إلى المبالغة في توصيف طبيعة التهديد.يستسلم المحلل، في بعض الأحيان لمختلف الإغراءات تعرف باسم "التسييس"، أي تدور أو "تطبخ" المخابرات لخدمة الإحتياجات السياسية أو معتقدات مدير المخابرات أو المسؤول السياسي-خطر "الاستخبارات الإسترضائية".[24] رفض تقليد المشرف الإستخباراتي الموضوعية هي الخطيئة الأساسية لهذه المهنة لاحظ عالم المخابرات البريطاني مايكل هيرمان أن التسييس منتشر كثيرا في الأنظمة التسلطية. فعلى الرغم من النجاحات التي أحرزتها مجموعاتها الإستخباراتية، إلا أنه، على سبيل المثال لا الحصر اختارت المخابرات السوفيتية وفسرت موادها الاستخباراتية بشكل يتناسب مع المفاهيم المسبقة للنظام الذي يعد هو جزء لا يتجزأ منه. كما شجع، من جهة أخرى، التقديرات المضللة حول نوايا الغرب.[25] وهي الصورة نفسها المتكررة، كذلك، من وقت لآخر في الأنظمة الديمقراطية. لكن يبدو أن هنالك شعورا قويًا بالأخلاقيات المهنية التي تجعل من محللي المخابرات في المجتمعات المنفتحة أقرب إلى معيار الموضوعية.

24- من شأن المخابرات أن تصبح مسيسة في الأنظمة الديمقراطية، نظرا للتأثيرات المضادة التي يلعبها غياب النزاهة

المهنية. وهو الأمر الذي قليلا ما يحدث بالمقارنة مع تلك الأنظمة الإستبدادية.

رابعا: النشر:

إن أفضل تقرير استخباري في العالم لن يساوي الكثير إذا بقيت المعلومات معبأة داخل الوكالات السرية. يجب أن تشق طريقها إلى يد متخذي القرارات، وإلا فلن يصبحوا أكثر من مجرد "مخروط الآيس كريم الذي يلعق نفسه".[26] هذه المرحلة النهائية غالبًا ما تكون الخطوة الأكثر صعوبة في دورة الإستخبارات، لأن المعلومات يجب أن تكون لها سمات رئيسية معينة وذلك قبل أن يتم تقديرها واستخدامها من طرف المسؤولين السياسيين. أولاً، يجب أن تكون المعلومات النهائية ذات صلة. فإذا فشلت في المساعدة على إطفاء الحرائق التي اندلعت في صندوق صانع السياسات، سيتم تجاهلها. التقارير القاطعة عن الانتخابات السياسية في تركيا لها مكانتها. ومع ذلك،

ما يريد البيت الأبيض معرفته هذه الأيام هو خطط القوات الروسية في أوكرانيا، طبيعة الأسلحة في الصين وكوريا الشمالية، وكيف من المرجح أن تستجيب تركيا وإيران لحرب أهلية شاملة في العراق. وكذا التوقيت المناسب الذي يعد أمرا حيويا بنفس القدر الذي تلعبه الحاجيات المعرفية السابقة. واحدة من أكثر الإختصارات المزعجة والمشوشة التي يمكن أن يراها المحلل عبر تقريره الإستخباراتي هو تجاوز الأحداث. علاوة على ذلك، فإن أهمية الدقة يعد أمرا بديهيا في المعلومات بخصوص الأعمال التجارية. لتفادي الأخطاء التي تقع بين الفينة والأخرى: على غرار الخطأ الذي وقعت فيه الولايات المتحدة في تعريفها المحرج- سنة 1999م - لمستودع أسلحة مشتبه به في بلغراد، ليتبين بعد ذلك أنها سفارة صينية. لهذا تعد الدقة أمرا مهما لتفادي تلك الصعوبات التي من شأنها أن تحول دون وصول ضباط الإستخبارات إلى مجالس القرار في المستقبل.

النتيجة الطبيعية لهذا الإقتراح لها علاقة مع الإتصال الإستخباراتي داخل واشنطن (على عكس اتصالات المخابرات الأجنبية). إذا كانت الوكالات السرية تتوفر على أفراد اتصالات معينين لإدارة السياسات المختلفة في الحكومة، فيمكن لهؤلاء حضور اجتماعات الموظفين ليصبحوا جزءًا من المداخل غير الرسمية أو مهدئي المناقشات المتعلقة بمخاوف السياسة (من خلال ما يسميه ضباط الإستخبارات ب:"الإشاعة" أو الشائعات الإستخباراتية). في ختام الأعمال، يمكنهم العودة إلى وكالاتهم (وكالة المخابرات المركزية، وكالة الأمن القومي) في اليوم التالي من أجل إبلاغ المحللين بثقة أكبر حول نوع المعلومات التي تشتد الحاجة إليها من طرف صناع القرار.

25- إذا كان الإستخبار ليست له صلة بالأزمات الحالية، أو كان متأخراً أو غير دقيق، سرعان ما سيتم تجاهله من طرف المسؤولين السياسيين. وهو ما سيحول دون وصول ضباط المخابرات إلى مجالس القرار الرئيسية. وقد يتسنى لهم ذلك، في وضع محير وجد متناقض.

26- التنسيق بين وكالات المخابرات مع فريق اتصال في قسم السياسات، من شأنه أن يضع تلك الوكالات في وضع أفضل لتقديم المعلومات ذات الصلة، وفي الوقت المناسب، قبل المداولات السياسية.سمة أخرى مهمة لا بد أن تتميز بها التقارير المخابراتية الجيدة، والأمر يتعلق ب:"الدرجة"،وهي "قابليتها للتنفيذ"، أي أنها تحتوي على معلومات محددة تسمح لصانعي السياسات الرد بطريقة دقيقة وملموسة. ما كان بمقدور المسؤولين في الولايات المتحدة أن يعرفوا قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م متى كان ممكنا أن يحدث ذلك؟، وكيف؟، وضد أية أهداف؟. كان يمكن لمسؤولي إنفاذ القانون - من خلال توفر تلك المعلومات - أن يعتقلوا الخاطفين التسعة عشر قبل أن يستقلوا الطائرات التي ضربت بها مدينتي نيويورك والعاصمة واشنطن العاصمة. في نفس الوقت، من الأهمية بمكان عدم إنكار أن الحصول على هذا المستوى من الخصوصية هو أمر صعب للغاية، إذ يتطلب التواجد عن قرب من صانعي القرار الرئيسيين في المعسكر الخصم.

27- توفر المعلومات الأكثر قيمة قابلية كبيرة للتنفيذ، أي تسمح للمسؤولين السياسيين تنفيذ العمليات بثقة ودقة واحتمالية نجاح عالية جدا.

28- أصعب تحد بالنسبة لتقارير المخابرات هو تأمين معلومات قابلة للتنفيذ.في نهاية خط الشرايين الإستخباراتية هذا، كان صانعو السياسة أكثر من غيرهم مسؤولين عن "فشل المخابرات" وغيرها من الوكالات السرية. وذلك على غرار

ما يقع عادة في مرحلة بداية التخطيط والتوجيه: فأصحاب المكاتب في هذه المرحلة النهائية أحيانا يظهرون انحيازًا أيديولوجيًا أو سياسيًا مشوهًا للمعلومات التي قد تكون غير مقبولة، أو قد يكونون في غاية الإنشغال عن قراءة التقارير الإستخبارية. إن قول الحقيقة للسلطة أمر صعب للغاية، لأنها غالبا ما ترفض الإستماع.

29- يتجاهل صانعو السياسة أحيانًا التقارير الإستخباراتية، بغض النظر عن مدى ملاءمتها ودقتها ووصولها في الوقت المناسب، لكونهم يعتبرون أنفسهم بالفعل على دراية بالأمور بما فيه الكفاية.علاوة على ذلك، قد لا يعمل صانعو السياسة أبدًا على الأخذ بعين الإعتبار التقييمات الإستخباراتية المهمة، لكونهم لديهم الكثير من المخاوف الأخرى التي تحول دون اطلاعهم عليها. أو قد تقرر أن اتخاذ إجراء معين قد يكون صعبًا أو مكلفًا للغاية: ففي سنة 1995م وفي وقت مبكر، أي قبل ست سنوات من حدوث هجمات الطائرات ضد مركز التجارة العالمي، كان مركز مكافحة الإرهاب التابع لوكالة المخابرات المركزية يقدم تقاريرا لصانعي السياسات رفيعة المستوى، مفادها أن: "أجواء إرهابية تبدو محتملة في أي وقت- سواء من خلال تعبئة طائرة بالمتفجرات أو قصف الغواصات كأهداف".[27] وعلى الرغم من ذلك إلا أنه لم يتم القيام بأي شيء من أجل تحسين أمن المطارات أو مراقبة الأفراد الذين يتلقون التدريبات على الطيران.[28]

خامسا: الأنشطة السرية:

تشارك بعض الوكالات المخابراتية في مهمات عدوانية تسمى ب:"النشاطات السرية"، من خلال التلاعب السري بالأحداث. وتأخذ في ذلك الأشكال الأساسية التالية، هي: الدعاية والعمليات السياسية والإقتصادية وشبه العسكرية. كما ويمكن أن تشمل تلك الأنشطة: زرع الشائعات على مستوى وسائل إعلام أجنبية، رشوة السياسيين في الخارج، وتوفير الأسلحة لجانب مفضل خلال حرب أهلية.

غالبًا ما يجد رؤساء الولايات المتحدة العمل السري "خيارًا هادئًا" أقل جاذبية من إرسال قوات المارينز وأكثر ملاءمة لتحقيق نتائج سريعة، بالمقارنة مع وتيرة الدبلوماسية الجليدية. بالنسبة للولايات المتحدة، حقق العمل السري نجاحات سريعة (على الأقل في المدى القصير) في إيران عام 1953م وغواتيمالا عام 1954م،حيث تم إسقاط الأنظمة المعادية لواشنطن واستبدالها بسهولة بدكتاتوريين آخرين.ناهيك عن توريد صواريخ ستينغر محمولة على الكتف للمجاهدين في أفغانستان في حربهم ضد الغزاة السوفييت (1979م – 1989م).

كما وينجذب الرؤساء الأمريكيين باستمرار إلى العمل السري (ويسمى أيضًا "الخيار الثالث" - وهو خيار وسط، بين الإعتماد على المارينز والدبلوماسيين).فحتى جيمي كارتر، الذي ندد عام 1976م بهذا النهج في خطابه إبان حملته الرئاسية باعتباره يجسد فسادًا للقيم الأمريكية. وفي ظل جاذبية هذا الأسلوب وبشكل خاص بالنسبة للرؤساء الأمريكيين المنخرطين في صراع أيديولوجي أو عسكري عالمي، تحول كارتر إلى هذا النهج، وذلك عتد غزو السوفييت لأفغانستان. من جهة أخرى، استخدم الرئيس رونالد ريغان، طوال فترتي ولايته، إجراءات سرية ضد ما أسموه ب: "إمبراطورية الشر السوفياتية"، وذلك عندما تدخلت في العالم النامي، وذلك في إطار ردة فعل أمريكية سميت من طرف وسائل الإعلام ب: "عقيدة ريغان". أما الرؤساء الأمريكيون الذين يجدون أنفسهم بعيدين نسبيا عن الإستفزازات العسكرية الكبرى أو المواجهات الأيديولوجية الخارجية، فغالبا ما يميلون إلى ترك العمل السري على رفوف مكتباتهم. واعتبر "رانسوم" أن الرؤساء الأمريكيين قد ينتقلون إلى العمل السري في حالة عدم توفر إجماع وطني حول تدخل الجيش ضد هدف مفتوح.[29]

30- في ذلك، يمكن أن تؤخذ التكلفة المالية أيضا في عين الإعتبار، فالعمل السري من شأنه أن يكون مكلفا - خاصة عندما يتعلق الأمر بالعمليات شبه العسكرية طويلة الأجل: ففي لاوس، خاضت كلا من وكالة المخابرات المركزية والهمونغ المحلي حربًا سرية لمدة عقد من الزمن (1963م – 1973م). ناهيك عن عمليات توريد الأسلحة إلى الكونتراس في نيكاراغوا والمجاهدين في أفغانستان خلال سنة 1980م. وهو أمر أثقل كاهل خزينة العام سام. بالتالي، هذا النوع من الأعمال لا يمكن أن يتقوم به سوى تلك الدول الميسورة الحال. علما أن عمليات 11 سبتمبر شبه العسكرية كانت إلى حد ما ناجحة: إن الهجوم الإرهابي لتنظيم القاعدة يدل على أنه يمكن إلحاق الضرر، على المدى القصير، بالهدف وذلك دون تكلفة مالية كبيرة. في حين، الإجراءات السرية المطولة كثيرا ما تكون

مكلفة.حتى في حالة تواجد دعم مالي مهم للإجراءات السرية الأكثر أهمية، إلا أن الغالبية منها سيكتب لها النجاح معظمها في إطار معلومات متواضعة. ومن المرجح أن تكون ناجعة وإلى حد ما في حالة ما إذا كان النظام المستهدف يبدو في أول وهلة ضعيفا (على غرار النظام الإيراني عام 1953م، والنظام الغواتيمالي سنة 1954م). أو عندما تكون البدائل شبه العسكريون متواجدة من خلال دعم السكان الأصليين الواسع النطاق للمقاتلين (كما هو الحال في لاوس في الفترة الممتدة بين سنتي 1963م و1973م. وكذا في أفغانستان في 2001م – 2002م).أو عندما يتم استخدام سريع وشديد للقوة شبه العسكرية المحدودة ضد أهداف مدنية أو عسكرية (على غرار ضربات القاعدة ضد الولايات المتحدة أو يو إس إس كول في ميناء عدن اليمني عام 2000م).إن النجاح الكبير للعمليات شبه العسكرية الذي أحرزته وكالة المخابرات المركزية في أفغانستان (2001م – 2002م)، جاء كنتيجة للدعم الذي تلقته من طرف التحالف الشمالي الأصلي والمقاتلين المناهضين لطالبان، الذين يعرفون جيدا تضاريس بلادهم. فضلاً عن دعم البنتاغون للقوات الخاصة ودقة وقصف القوات الجوية الأمريكية الجد دقيق.

31- يمكن للدول الغنية أن تتحمل أعباء قيامها بأعمال سرية أكثر من الدول الفقيرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالعمليات الرئيسية شبه العسكرية - على الرغم من كون الدول أو الجماعات الضعيفة لها إمكانية إلحاق الضرر الكبير من خلال هجمات شبه عسكرية مفاجئة محدودة.

سادسا: مكافحة التجسس:

المهمة الأساسية الثالثة لوكالات الإستخبارات هي حماية الدولة من أجهزة المخابرات العدائية وبقية الأعداء الآخرين. وهي ممارسة تعرف باسم مكافحة التجسس. يعتمد الجانب الدفاعي لهذه المهمة على الأسلاك الشائكة وإقامة الأسوار حول مباني الوكالات والمصالح الإستخباراتية، القيام بدوريات من قبل حراس مسلحين، تنظيم اختبارات جهاز كشف الكذب وشارات الهوية، ناهيك عن ترميز/ تشفير الإتصالات. كما ولمكافحة التجسس جانب هجومي، مثل: اختراق صفوف المعارضة بدينامية واحدة لاكتشاف العمليات المضادة للدولة التي يقوم بها الخصم وإحباط تلك الهجمات مرة أخرى، في هذا الصدد يعتبر المال جد مهم، نظرا لما يقتضيه الأمر من توفر هاتف متطور، ناهيك عن الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل حماية الكمبيوتر الشخصي. والأمر ينطبق تماما على مجموعة واسعة من الحواجز الدفاعية (من الأسوار إلى حراس الأمن المدربين تدريبا جيدا). وعلى الرغم من ذلك، فحتى الدول الغنية ذات الخبرة الواسعة في مكافحة التجسس، مثل: دائرة كامبريدج للتجسس في إنكلترا أو مصالح أميس (بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية)، أو هانسن (مكتب التحقيقات الفدرالي)، وعائلة ووكر (المخابرات البحرية) في الولايات المتحدة. عادة ما تكون النشاطات المنفذة لمكافحة التجسس موارد إضافية لتعزيز أمن الدولة.

32- كلما كانت الدولة غنية، قلّت الفجوات على مستوى المخابرات المضادة/ المخابرات الدفاعية.

33- تعد بعض حالات فشل مكافحة التجسس أمرا لا مفر منه. وعلى الرغم من ذلك، من المرجح أن يتراجع تكرر مثل تلك الحالات في أعقاب خرق أمني كبير، كون الدولة الضحية من شأنها أن تتخذ خطوات جادة ومحكمة لتشديد دفاعاتها.

7.3.3. مر اقبة المخابرات:

يجب أن تأخذ نظرية الإستخبار في عين الإعتبار جهود الحفاظ على رقابة مستمرة حول إجراء العمليات السرية، على الأقل في تلك المجتمعات المفتوحة، حيث تحاول مساءلة هذا المجال الخفي. على غرار الولايات المتحدة، والتي تعد من بين الدول التي أعطت للرقابة الإستخبارية معظم الإهتمام، حيث تعد هذه التجربة قديمة فيها نسبيًا. اعتبرت وكالات المخابرات الأمريكية، منذ سنة 1975م إلى غاية 1989م، بمثابة حكومة منفصلة، رأت أنه من الواجب حماية عملياتها الحساسة من توازنات الدستور الأمريكي. حيث أدت عمليات الجوسسة المحلية غير السليمة إلى فضيحة كبيرة سنة 1974م.وهو ما أدى إلى ظهور ضغوطات قوية من أجل تحقيق مبادئ مساءلة هذا الجانب السري من هذا النوع من الحكومات.[30]

34- هناك دافع كبير داخل الدول الديمقراطية، نتيجة لفضائح المخابرات - خاصة إذا كانت تنطوي على التجسس المحلي - من أجل بذل المزيد من الجهود من أجل إرساء أكبر قدر من المساءلة، سواء نتيجة فضيحة ما، أو لارتباط

نشاطاتها بمسائل حيوية التي من خلال ذلك الإجراء (المساءلة الإستخباراتية) سيتم تنفيذها إلى درجة تتوافق فيها الآراء وراء سياسة خارجية الدولة. من المرجح أن يكون هذا الإجماع كبيرا عندما يتعلق الأمر بتهديد خارجي. علما أن الكفاءة القتالية/ الحربية للدولة وقدراتها التجسسية تعد مصدر قلق كبير في أوقات الخطر، بالمقارنة مع مسائل الحريات المدنية والإشراف التشريعي والرقابي على المخابرات، التي تركن في تلك الظروف باعتبارها أمور ثانوية، حيث تتجمع الدولة خلف زعيمها وفرعه التنفيذي (الحكومة).[31]على النقيض من ذلك، فخلال فترات السلم والإستقرار (وفي حالة ما إذا تم الإقرار بالحريات الأساسية في تلك الدولة) ستكون هذه الأخيرة أكثر ميلا للإنخراط في قوة النقاشات حول اتجاهات السياسة، والسماح بانتقاد رئيسها التنفيذي، وكذا التركيز على حماية الحريات المدنية والإجراءات الديمقراطية.

تذكرنا أدبيات العلوم السياسية، على الرغم من ذلك، أن الإشراف التشريعي على وكالات مصالح السلطة التنفيذية من شأنها أن تعرف فشلا كبيرا حتى في الأوقات/ الظروف العادية.[32]مع مرور الوقت، تحول المشرعون إلى مجرد مناصرين وحماة لتلك الوكالات السرية التي من المفترض أن يشرفون عليها ويراقبون كل دينامية تصدر عنها.

35- عند الأزمات العسكرية، تميل الدولة إلى التجمع خلف زعيمها لصالح المخابرات ورد عسكري فعال على التهديد، ووضع الأسئلة المتعلقة بالحريات المدنية ومسئولية الإستخبارات في أدنى مستوى من القلق القومي.

36- مع مرور الوقت، تميل لجان مراقبة الإستخبارات إلى التعاون مع الوكالات المكلفة بالإشراف عليها.وعلى الرغم كون أن بعض ضباط المخابرات في الولايات المتحدة نظروا في البداية الأمر إلى قضية احتمال خضوعهم لإجراءات الرقابة الحكومية العادية بعين من الرعب. غير أن معظمهم أصبح منذ سنة 1975م يرون أن الأمر – على غرار ويليام. ج. كاسي - William J. Casey - مدير قسم مكافحة التجسس - DCI في الفترة الممتدة بين سنتي (1981م – 1987م) – مجرد شراكة جديدة مع الكونغرس وفرصة كبيرة لرمي ثقلهم من أجل مشاركة المشرعين. كما أعربوا، من جهة أخرى، عن مخاوفهم بشأن تناقص فعالية الإستخبارات نتيجة لتلك الإجراءات الرقابية الجديدة. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من كون الرقابة الإستخبارية أظهرت بالتعاون مع بعض المشرعين بعض نقاط الضعف المعتادة. بعض المشرعين أخذوا قضية المساءلة على محمل الجد وقدموا تحقيقات بخصوص العديد من المبادرات المخابراتية المضللة (إن لم تكن كلها). لا تزال "الطاقة" التنفيذية التي تحدث عنها ألكسندر هاميلتون- Alexander Hamilton مهمة في الحكومة، خاصة في مجال الأمن القومي. غير أنه، وكما رد عليه جيمس ماديسون- James Madisson، فإن توفير ضمانات ضد الإستخدام المفرط للسلطة التنفيذية يعتبر أكثر حيوية وأهمية.

37- وجدت الدول التي جربت زيادة الإجراءات المتعلقة بمساءلة المخابرات أن هذا النهج يسمح ببعض المظاهر على غرار مناقشة سياسة تلك الأجهزة ووكالاتها. ناهيك عن المزايا التي من شأن الديمقراطية أن توفرها للأنشطة المخابراتية المصممة بشكل سيئ.علما أن معظم البيانات المطلوبة لإجراء اختبار صارم للاقتراحات المقدمة أعلاه لا تزال محجوزة في خزائن الحكومة الأمريكية. ونظرا لهذا الوضع، يجب على المرء أن يلجأ إلى العلاجات الممكنة الوحيدة، ألا وهي غربلة تلك النشاطات الاستخباراتية من خلال التقارير الحكومية المنشورة وغيرها من المؤلفات المفتوحة حول الاستخبار، والتي أصبحت ضخمة للغاية، مع مقابلة المسؤولين المشاركين في العمل الاستخباري.

خاتمة:

تقدم هذه المقترحات البحثية المقدمة هنا سلسلة من الرسومات التخطيطية لنظرية الإستخبار، وعلى الرغم من كون عملية الجرد تلك ليس القصد منها أن تكون شاملة.إلا أن كل عرض لهذه المسألة تتطلب اختبارًا تجريبيًا مكثفًا لمزيد من المعلومات حتى يصبح موضوع الاستخبار متاحًا للجمهور جهود أخرى لا يزال يتعين القيام بها في هذا المجال ومن شأنها أن تثير فضول العلماء وأولئك المهتمين بالجوانب الخفية من السياسة الخارجية والأمنية. وككلمة أخيرة: على علماء الاستخبار أن يقاوموا ما يسمى ب: "الحسد الفيزيائي" الذي تتوقف عليه نظرية الاستخبار الأكبر مجالا. فالبشر، قبل كل شيء هم أكثر تعقيدًا من الذرات. وسيستغرق الأمر وقتًا أطول من أجل كشف أسرار السلوك المخابرات.بالتالي، يظهر أن

نتائج ومنهجيات تخصصات كثيرة كالتاريخ وعلم النفس والإقتصاد والإدارة العامة (ولا سيما النظريات التنظيمية) والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية. هذا إلى جانب خبرات الممارسين في المجال الاستخباراتي ستظل ذات قيمة كبيرة من أجل تصميم نظرية استخباراتية تكفل نقلا موضوعي للمعرفة الأمنية في العلاقات الدولية من خط عدم اليقين إلى اليقين الأمني (علما أن التنظير المعياري له ثقلة وأهميته النوعية في المسألة).

المراجع:

Books :

1 Abram N. Shulsky and Gary J. Schmitt, Silent Warfare: Understanding the World of Intelligence (3rd edn, Washington, DC: Potomac Books, 2002).

2 Charles E. Lathrop, The Literary Spy (New Haven, CT: Yale University Press, 2004).

3 Gregory F. Treverton, Seth G. Jones, Steven Boraz and PhilipLipscy, Toward a Theory of Intelligence: Workshop Report (Santa Monica, CA: RAND, 2006).

4 Hans Born and Ian Leigh, Legal Standards and Best Practice for Oversightof Intelligence Agencies (Oslo: Publishing House of the Parliament of Norway,2005).

5 Hans Born, Loch K. Johnson and Ian Leigh (eds), Who's Watching theSpies? Establishing Intelligence Service Accountability (Washington, DC: Potomac Books, 2005).

6 Loch K. Johnson, 'Intelligence', in Bruce W. Jentleson and Thomas G. Paterson (eds), Encyclopedia of US Foreign Relations (New York: Oxford University Press, 1997).

7 Lawrence Freedman, 'The Future of Strategic Studies', in John Baylis, James Wirtz, Eliot Cohen and Colin S. Gray (eds), Strategy in the Contemporary World: An Introduction to Strategic Studies (Oxford: Oxford University Press, 2002).

8 Paul Ormerod, Why Most Things Fail . . . And How to Avoid It (London: Faber &Faber, 2005).

9 Richard K. Betts, 'Analysis, War, and Decision: Why intelligence failures areinevitable', World Politics, Vol. 31 No. 1 2018.

Articles :

1 Isaac Ben-Israel, 'Philosophy and Methodology of Intelligence: The Logic of the Estimate Process', Intelligence and National Security, Vol. 4 No. 4 1989.

2 Loch K. Johnson, 'Bricks and Mortar for a Theory of Intelligence', Comparative Strategy, Vol. 22 2003.

3 Loch K. Johnson, 'Preface to a Theory of Strategic Intelligence', International Journal of Intelligence and Counterintelligence, Vol. 16 2003.

4 Len Scott and Peter Jackson, 'The Study of Intelligence in Theory and Practice', Intelligence and National Security, Vol. 19 No. 2, 2004.

5 OhadLeslau, 'Intelligenceand Economics: Two Disciplines with a Common Dilemma', International Journal of Intelligence and Counterintelligence, Vol. 20 No. 1 2007.

6 Peter Gill, 'Theories of Intelligence: Where are we, where should we go and how might we proceed?', in this volume.

7 Peter R. Neumann and M. L. R. Smith, 'Missing the Plot?Intelligenceand Discourse Failure', Orbis, Winter 2005.

8 Richards J. Heuer, Jr,'Limits of Intelligence Analysis', Orbis, Winter 2005.

9 Wesley K. Wark, 'The Study of Espionage: Past, Present, Future?',

World of Intelligence (3rd edn, Washington, DC: Potomac Books, 2002), pp. 169–76.

4 On this question, see William Wallace, 'Truth and Power, Monks and Technocrats: Theory and Practice in International Relations', Review of International Studies, Vol. 22 No. 3 1996, pp. 301–21.

5 See, Isaac Ben-Israel, 'Philosophy and Methodology of Intelligence: The Logic of the Estimate Process', Intelligence and National Security, Vol. 4 No. 4 1989, pp. 660–718.

6 Loch K. Johnson, 'Bricks and Mortar for a Theory of Intelligence', Comparative Strategy, Vol. 22 2003, pp. 1–28.

7 Michael Herman, Intelligence Power in Peace and War (Cambridge: RIIA/Cambridge University Press, 1996), pp. 55–6.

8 See also Loch K. Johnson, 'Preface to a Theory of Strategic Intelligence', International Journal of Intelligence and Counterintelligence, Vol. 16 2003, pp. 638–63.9 Ibid., p. 5.

9Michael Warner, 'Wanted: A Definition of Intelligence', Studies in Intelligence Vol. 46 No. 3 2002, www.cia.gov/library/center-for-the-study-of-intelligence/csi-publications/csi-studies/studies/vol46no3/article02.html accessed 18 March

10 Loch K. Johnson, 'Intelligence', in Bruce W. Jentleson and Thomas G. Paterson (eds), Encyclopedia of US Foreign Relations (New York: Oxford University Press, 1997), pp. 365–73.

11 Charles E. Lathrop, The Literary Spy (New Haven, CT: Yale University Press, 2004), p. 205.

12 Ibid., p. 2.

13 Ibibid., p. 7.

Intelligence and National Security Vol. 8 No. 3 1993.

10 William Wallace, 'Truth and Power, Monks and Technocrats: Theory and Practice in International Relations', Review of International Studies, Vol. 22 No. 3 1996.

Sites:

1 Michael Warner, 'Wanted: A Definition of Intelligence', Studies in Intelligence Vol. 46 No. 3 2002, www.cia.gov/library/center-for-the-study-of-intelligence/csi-publications/csi-studies/studies/vol46no3/article02.html accessed 18 March

الهوامش:

1 See Peter Gill and Mark Phythian, Intelligence in an Insecure World (Cambridge: PolityPress, 2006), Ch. 2. P., 199.

2 Wesley K. Wark, 'The Study of Espionage: Past, Present, Future?', Intelligence and National Security Vol. 8 No. 3 1993, pp. 1–13.

8 Loch K. Johnson (ed.), Strategic Intelligence, Volume 5: Intelligence andAccountability – Safeguards Against the Abuse of Secret Power (Westport, CT: Praeger Security International, 2007).

9 Michael Herman, Intelligence Power in Peace and War (Cambridge: RIIA/Cambridge University Press, 1996).

10 Peter Gill and Mark Phythian, Intelligence in an Insecure World (Cambridge: PolityPress, 2006).

3 See Abram N. Shulsky and Gary J. Schmitt, Silent Warfare: Understanding the

14 Len Scott and Peter Jackson, 'The Study of Intelligence in Theory and Practice', Intelligence and National Security, Vol. 19 No. 22004, pp. 146–8.

15 Peter Gill, 'Theories of Intelligence: Where are we, where should we go and how might we proceed?', in this volume, p. 212.

16 Ibid., p. 231.

17 Ibibid., p. 277.

18 Lawrence Freedman, 'The Future of Strategic Studies', in John Baylis, James Wirtz, Eliot Cohen and Colin S. Gray (eds), Strategy in the Contemporary World: An Introduction to Strategic Studies (Oxford: Oxford University Press, 2002), p. 333.

19 Ibid., p. 341.

20 Richard K. Betts, 'Analysis, War, and Decision: Why intelligence failures areinevitable', World Politics, Vol. 31 No. 1 2018, pp. 61–89, and in this volume, pp. 87–111.

21 Peter R. Neumann and M. L. R. Smith, 'Missing the Plot?Intelligenceand Discourse Failure', Orbis, Winter 2005, pp. 95–107.

22 Richards J. Heuer, Jr,'Limits of Intelligence Analysis', Orbis, Winter 2005, pp. 75–94.

23 OhadLeslau, 'Intelligenceand Economics: Two Disciplines with a Common Dilemma', International Journal of Intelligence and Counterintelligence, Vol. 20 No. 1 2007, pp. 106–21.

24 Paul Ormerod, Why Most Things Fail . . . And How to Avoid It (London: Faber &Faber, 2005), p. 200.

25 Gregory F. Treverton, Seth G. Jones, Steven Boraz and PhilipLipscy, Toward a Theory of Intelligence: Workshop Report (Santa Monica, CA: RAND, 2006). P. 114.

26 Ibid., p. 117.

27 Ibibid., p. 121.

28 Hans Born, Loch K. Johnson and Ian Leigh (eds), Who's Watching theSpies? Establishing Intelligence Service Accountability (Washington, DC: Potomac Books, 2005). P. 281.

29Hans Born and Ian Leigh, Legal Standards and Best Practice for Oversightof Intelligence Agencies (Oslo: Publishing House of the Parliament of Norway,2005). P. 494.

30Ibid., p. 497.

31Loch K. Johnson (ed.), Strategic Intelligence, Volume 5: Intelligence andAccountability – Safeguards Against the Abuse of Secret Power (Westport, CT: Praeger Security International, 2007). P. 377.

32Ibid., p. 385.